كتابات لمحمد فريد غابت عنها الأضواء
بين نهاية يومياته وبداية مذكراته (*)

د. مصطفى الغريب محمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة بنها

الملخص

يتناول هذا البحث كتابات لمحمد فريد غابت عنها الأضواء، فلم تحظ من قبل – في حدود علمنا– بالتناول من جانب أحد والعرض لما تضمنته من موضوعات بالقطع تعد مهمة. وقد جاءت تلك الكتابات في مجلة "الموسوعات" التي أنشأها فريد مع آخرين عام ١٨٩٨م.

وقد عُني البحث في البداية بالعرض بشكل سريع لبعض المعلومات الخاصة بمجلة "الموسوعات"، التي كانت بحق وعاء معرفيًا مهمًا في الفترة القصيرة التي صدرت خلالها (١٨٩٨– ١٩٠١م)، حيث أُشير إلى نشأتها، وهيئة تحريرها، وأسماء أبرز من استكتبتهم بين الحين والآخر، والموضوعات التي كانت محل اهتماماتها .. إلخ.

أما الكتابات موضع الدراسة، فهي، في كثير منها، تدور حول الإمبريالية الغربية والتوسع الاستعماري، سواء في أفريقيا أو في آسيا، كما يتناول بعضها الآخر موضوعات أخرى مختلفة. وفضلًا عن الأهمية المعرفية التي ستظهر جلية لتلك الكتابات، فإنها توقفنا على جوانب جديدة ومواقف لكاتبها لم تكن معروفة عنه من قبل بالقدر الكافي.

(*) مجلة "المؤرخ المصرى" عدد (٥٧) يوليو ٢٠٢٠، الجزء الثانى.

وفي نهاية البحث تأتي الخاتمة التي تتضمن أهم ما تم استخلاصه منه، والهوامش، ثم الملاحق التي اشتملت على نماذج من الكتابات المشار إليها لفريد وعُرض لها عبر صفحات البحث، وأخيرًا الببليوجرافيا التي تضم ثبتًا بأسماء ما اعتُمد عليه من مصادر ومراجع مختلفة.

الكلمات المفتاحية:

الموسوعات، القرن التاسع عشر، التوسع الاستعماري، شركة النيجر الملكية، شرق أفريقيا، غرب أفريقيا، معرض باريس.

Mohamed Farid's Forgotten Writings: From the Endings of his Diaries to the Beginnings of his Memoirs

Abstract

This Paper deals basically with the forgotten writings of Mohamed Farid which none of the researchers— as far as one knows— dealt with before. Farid's Writings in question appeared in Encyclopedias; a magazine founded by Farid and others in (1898).

In this respect, the researcher highlights some important points concerning the magazine and how it really deserved to be a good knowledge container in its short span of life (1898-1901). Its foundation, Editorial Board, those chosen to write and the main topics tackled, etc.

Regarding the writings under study, Western Imperialism and colonization purposes in in Africa or Asia foregrounded most of these writings. Other Writings dealt with other different topics. Additionally, these writings revealed some unknown aspects and attitudes about their authors as well as their knowledge contribution.

The conclusion sums up the reached result, the notes and the indexes which include selections of Farid's writings referred to. And finally a list of Bibliography for the sources used in this Paper.

Keywords:

Encyclopedias, the Nineteenth Century, Colonization Spreading, Nijar Royal Company, Eastern Africa, Western Africa, Paris Exhibition.

إن حياة الزعيم الوطني محمد فريد (١٨٦٨- ١٩١٩م) وجهوده في خدمة القضية الوطنية معروفة بما يكفي، حيث تم تناولها من خلال مؤلفات ودراسات مختلفة[١]، ومن ثم، فلن نتطرق هنا لأي من هذه الجوانب إلا بقدر الحاجة إليه فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

وكما هو معروف، فإن من بين ما اعتَمد عليه من أرخوا لحياة محمد فريد أو كتبوا عنه، ما تركه من أوراق خاصة[٢]، جاءت على ثلاثة أقسام، تضمن أولها بعض أحداث سبع سنوات من تاريخ مصر (١٨٩١- ١٨٩٧م) تحت عنوان: "تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية" حسب تسمية فريد نفسه، وهذا القسم ليس دراسة تاريخية بالمعنى المفهوم، وإنما هو يوميات كتبت في حينها، وقد نشرها رءوف عباس حامد نشرًا علميًا مع التقديم لها بدراسة وافية في كتاب قائم بذاته[٣]، صدرت طبعته الأولى عام ١٩٧٥.

أما القسم الثاني، فسجل النشاط السياسي لمحمد فريد بداية من عام ١٩٠٤ وحتى عام ١٩١٩ الذي وافته المنية فيه، وكان قد اختار له عنوان: "مذكراتي بعد الهجرة"، التي بدأ في تسجيلها عام ١٩١٣ بعد مغادرته مصر إلى الخارج في مارس من عام ١٩١٢[٤]، وقد نشره مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر عام ١٩٧٨ محققًا بإشراف ودراسة تحليلية لعاصم الدسوقي.[٥]

وأما القسم الثالث، فكان عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة بين محمد فريد وبعض الشخصيات، من المصريين والأجانب[٦]، وقد نشر مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر أيضًا جزءًا منها عام ١٩٨٦ في كتاب قام على تحقيقه مجموعة من باحثي المركز يتقدمهم مصطفى النحاس جبر الذي قدم كذلك للكتاب وأعد دراسته العلمية[٧]

وقد لاحظ غير واحد ممن اطلعوا على يوميات محمد فريد (١٨٩١- ١٨٩٧) ، وكان في مقدمتهم عبد الرحمن الرافعي، أنها تنتهي بكلام منقطع-

تقف عند أحداث يونية ١٨٩٧- ينقصه ما يليه، بمعنى أن لتلك اليوميات بقية لم تصل إلينا .. خاصة وأن "مذكراتي بعد الهجرة" بدأها فريد بذكر ملخص الأحداث ابتداء من عام ١٩٠٤. فأين إذن ما يخص السنوات من ١٨٩٧ حتى ١٩٠٤؟، ومن ثم كان طرح تساؤلات من قبيل: هل فقدت الأوراق الخاصة بتلك السنوات أثناء التفتيشات التي حدثت بصدد الاضطهادات التي استهدفت فريدا قبل مغادرته مصر نهائيًا عام ١٩١٢؟ هل ضاعت خلال الرحلة الشاقة التي قطعتها أوراقه الخاصة من برلين منذ عام ١٩١٩ إلى أن استقر بها المطاف في النهاية في دار الوثائق المصرية بعد سنوات طوال، خاصة أنه قد تداولتها كثير من الأيدي، وبعضها لم يكن يقدر قيمتها التاريخية والعلمية حق قدرها؟ هل الظروف التي أحاطت فريدا أثناء وجوده خارج مصر وعدم استقراره وتنقله المستمر بين استانبول وبين العواصم الأوروبية قد خلقت مناخًا ملائمًا لفقدها؟ هل .. إلخ.[٨]

ولم يكن لتلك التساؤلات أن تأتي بهذا الشكل إلا إذا كان قد قُطع سلفًا بوجود أوراق تخص الفترة المذكورة، لكن يجيء عاصم الدسوقي في دراسته التحليلية لـ "مذكراتي بعد الهجرة" فيذهب إلى عدم وجود كراسات لمحمد فريد تخص تلك الفترة التي تبدأ منذ يونية ١٨٩٧ وتمتد حتى بداية المذكرات في عام ١٩٠٤، مستندًا في ذلك إلى ما يُلاحظ من توقف اليوميات عند حوادث يونية ١٨٩٧ وقيام فريد في الشهر التالي، شهر يوليه، بتقييد اسمه بجدول المحامين[٩]، ليظل يعمل بالمحاماة منذ ذلك الوقت إلى أن اعتزلها في عام ١٩٠٤. فليس من قبيل الصدفة أن تتوقف يومياته عند اشتغاله بالمحاماة، وتستأنف بعد استقالته (١٩٠٤)، بطريقة أخرى وفي ظروف أخرى، بعام ١٩٠٤ نفسه تحت عنوان "مذكراتي بعد الهجرة".[١٠]

وهذا الرأي لعاصم الدسوقي هو ما نميل إلى الأخذ به؛ لأكثر من سبب، إذ لا يعني انقطاع كلام محمد فريد في اليوميات بالشكل آنف الإشارة،

وجود امتداد لذلك الكلام حتمًا، فربما كان فريد ينتوي استكماله فعلًا – وإن كنا نستبعد ذلك بعد استقالته من منصبه المرموق في النيابة العمومية الذي كان يتيح له بلا شك الاطلاع على العديد من الوثائق الرسمية ومعرفة كثير من المعلومات التي مكنته من كتابة يومياته بالشكل الذي جاءت به، وإلا لمَ لمْ تأت مذكراته التي كتبها فيما بعد بنفس نمط اليوميات – لكن انشغاله بالمحاماة، والذي امتد لفترة ليست بالقصيرة (سبع سنوات) قد صرفه عما كان ينتوي. فضلًا عن هذا، فإنه بجانب عمله بالمحاماة وقتذاك، قد اشترك مع آخرين في إنشاء مجلة علمية وأدبية حملت اسم "الموسوعات"، والتي صدر باكورة أعدادها في ١٥ نوفمبر ١٨٨٩، وهو عمل بلا شك قد استحوذ التحضير والإعداد له على جانب كبير من وقت القائمين عليه وجهدهم ، فمن أين كان لفريد بعد ذلك أن يجد من الوقت ما يستكمل فيه كتابة يومياته سالفة الإشارة، خاصة إذا علمنا أنه ظل يوالي "الموسوعات" بكتاباته طوال فترة وجودها (١٨٩٨– ١٩٠١)، هذا بجانب أسفاره للخارج من وقت لآخر.

وجدير بالإشارة أن كتابات محمد فريد في هذه المجلة كانت في الواقع على درجة كبيرة من الأهمية، ففضلًا عن ثرائها بالمعلومات في مختلف ما عُنيت به من موضوعات[١١]، ومن ثم تزويدنا برصيد معرفي تاريخي في مجال ما تناولته، فإن أغلبها اهتم بتناول موضوع كان في حينه الشغل الشاغل للكثيرين حينذاك، ليس في مصر فقط، وإنما في أنحاء مختلفة من العالم، وهو الهيمنة الغربية وأطماعها، سواء في أفريقيا أو في آسيا. ورغم ذلك، فلم نلحظ اهتمامًا بها فيما صادفنا من دراسات عن فريد أو ذات صلة به، اللهم إلا إشارات معدودة، في ثنايا بعض تلك الدراسات، إلى عناوين هذه الكتابات أو جانب منها[١٢]، ومن هنا كانت فكرة إلقاء الضوء عليها من خلال هذه الدراسة، وهي بلا شك سيكون لها إسهامها في التعرف على جوانب جديدة ومواقف لفريد لم تكن معلومة بالقدر

الكافي عنه، وهو الذي حرص بدوره بشكل أو بآخر من خلالها، حسبما يبدو لنا، على إيقاف المصريين على تجارب غيرهم وتوعيتهم بها، ومن ثم الاستفادة من تلك التجارب فيما يهمهم من قضايا، كان في مقدمتها بالقطع قضية المحتل الأجنبي الذي يعيش بين ظهرانيهم.

لمحة عن "الموسوعات

صدر العدد الأول للمجلة في غرة رجب ١٣١٦ هـ (١٥ نوفمبر ١٨٩٨م)، وكانت تصدر في كل شهر مرتين (الأول والخامس عشر من كل شهر هجري)[١٣]، وهو ما سارت عليه بالفعل حتى كان توقفها بعد صدور عددها الأخير في غرة ربيع الثاني ١٣١٩ (١٧ يوليه ١٩٠١).[١٤] وتولى مديرًا للمجلة خلال فترة صدورها اثنان، كان أولهما أحمد حافظ عوض[١٥]، لكنه لم يكمل العام الأول، فكان آخر ظهور لاسمه بصفته مديرًا بالعدد الصادر في ١٥ جمادى الأولى ١٣١٧ (٢١ سبتمبر ١٨٩٩)[١٦]، ولم يُذكر سبب لمغادرة حافظ عوض لوظيفته، سوى ما جاء برسالة لـ "أصحاب الموسوعات" إلى القراء تصدرت العدد التالي– الذي خلا غلافه من اسم مدير المجلة – من أنهم كانوا قد اجتمعوا وتداولوا في شئون المجلة، وانتهوا إلى إسناد إدارتها إلى أحدهم "لتكون العناية بها أوفر وأكبر ولتزداد شهرة على شهرتها ونجاحًا على نجاحها الباهر الذي حازته في زمن يسير"[١٧]، دون أي ذكر لاسم حافظ عوض أو التنويه بجهوده، وهو ما يوحي بأن ما حدث كان نتيجة خلاف بين مدير المجلة وبين أصحابها. وسرعان ما اختير محمود أبو النصر[١٨] خلفًا لحافظ عوض، ليظهر اسمه على المجلة تعلوه عبارة "مدير المجلة وأحد أصحابها" اعتبارًا من عدد ١٥ جمادى الثانية ١٣١٧ (٢٠ أكتوبر ١٨٩٩)[١٩]، واستمر على ذلك حتى آخر أعدادها.

وكان الدافع وراء صدور المجلة، كما جاء في افتتاحية عددها الأول،

هو الشعور بالواجب نحو الوطن، فارتأى أصحابها إنشاءها لتكون مدرسة جامعة لمحبي العلوم والآداب، ومنبرًا لكل صاحب رأي يعود على البلاد بالنفع، وقد أعلنت منذ الوهلة الأولى أنها لن تزج بقارئها في المنازعات الدينية والمناقشات السياسية، لكنها مع ذلك لا تقصر في نشر الآراء الصحيحة في التقلبات السياسية وأدوار الدول في ارتقائها ونموها.. وبالجملة "فالجريدة غرضها البحث في كل ما يهم الأمة البحث فيه"(٢٠)

وبالفعل فتحت المجلة أبوابها وأفسحت صفحاتها لكل الكتابات التي جاءت في هذا الإطار، فكان هناك من كتبوا في الاجتماع، والتاريخ، والآثار، والجغرافيا، والقانون، والاقتصاد، والدين الإسلامي، وفي مجال العلوم .. إلخ.(٢١) وكان مما تميزت به- وبخاصة في سنتها الأولى- تلك المعلومات التي اتسع لها بابها الموسوم بـ "متفرقات"، عن أمور وموضوعات شتى من أنحاء مختلفة في العالم، مثل "أكبر السفن البخارية"، "أكبر خزان في العالم"، "أكبر حجر ألماس في العالم"، "التيلفون بين أوربا وأمريكا"، "احتكار الدخان وعيدان الكبريت بفرنسا"، "اكتشاف موميا عظيم بأمريكا"، "طوابع البوستة في ألمانيا"، "توحيد الساعة"، "تجارة الأرانب المثلجة" .. إلخ.(٢٢) وكل ذلك قد أضاف بلا شك إلى معلومات قارئيها خلال فترة وجودها.

كما أسهمت المجلة كذلك في نشر المعرفة والثقافة من خلال ما اهتمت به من تقريظ لبعض المؤلفات الحديثة وانتقادها، ولعل من أبرز ما صادفنا من ذلك على مدى سنواتها الثلاث كتاب "تاريخ دول العرب والإسلام" جزء أول، لطلعت حرب(٢٣)، و"تاريخ المشرق" لجاستون ماسبيرو Gaston Maspero الأثري الفرنسي وعالم المصريات الشهير، وهو بحق موسوعة معرفية قام بترجمتها أحمد زكي سكرتير ثاني مجلس النظار(٢٤)، و"تحرير المرأة" لقاسم أمين(٢٥) الذي أثار لدى صدوره على نحو ما هو معروف ضجة

كبيرة بلغت حد أن خديو مصر حينذاك عباس حلمي الثاني (١٨٩٢- ١٩١٤) أمر بعدم دخول قاسم أمين قصر عابدين، و"الفرائد الجوهرية في الطرف النحوية" لطنطاوي جوهري[٢٦]، الذي صار فيما بعد فيلسوفًا فذًا وأحد علماء الأزهر الكبار، و"سر تقدم الإنكليز السكسونيين" لإدمون ديمولان Edmond Demolins الذي نقله إلى العربية أحمد فتحي زغلول[٢٧] فكان له به وغيره من آثاره الفكرية الأخرى ما هو معلوم من الدور المهم في محاولة تحديث الفكر المصري والمجتمع بصفة عامة.[٢٨] ورغم ثناء المجلة على الكتاب ثناء جميلًا [٢٩]، فإنها قامت بشيء يُحسب لها، إذ أفسحت مجالا للنقاش بشأنه أمام الرأي والرأي الآخر[٣٠]، وحينما طُلب منها رأيها الفصل إزاء ما جرى من جدل حوله[٣١]، ما كان من مديرها محمود أبو النصر إلا أن أنشأ مقالًا مطولًا بسط فيه الأمر من وجوه شتى بشكل لا يسع معه كل ذي عقل كان لديه انتقادات على الكتاب إلا أن يتخلى عنها وينصاع لما كان قد وجه به أحمد فتحي زغلول.[٣٢] ووالت المجلة سياستها تلك، والتي تعرف قراؤها من خلالها على المزيد من الكتب الأخرى ذات الأهمية، مثل "الدفع المتين في الرد على حضرة قاسم بك أمين عن تحرير المرأة"، لعبد المجيد خيري[٣٣]، و"تربية المرأة والحجاب" الذي نشره طلعت حرب لذات الغرض[٣٤]، و"فصل الخطاب في المرأة والحجاب" للمؤلف نفسه ردًا على "المرأة الجديدة" لقاسم أمين[٣٥] الصادر عام ١٩٠١، و"قاموس الجغرافية القديمة بالعربي والفرنساوي" لأحمد زكي سكرتير ثاني مجلس النظار[٣٦]، و"الحديقة الفكرية لإثبات الله بالبراهين الطبيعية" لمحمد فريد وجدي[٣٧] .. إلخ.

وقد استعانت المجلة بأقلام عديدة لتزويدها بكتاباتهم بين الحين والآخر، بجانب ما كان يكتبه مديرها الأول حافظ عوض، و محمد فريد ومحمود أبو النصر وغيرهم من أصحابها، فكان هناك على سبيل المثال محمد

توفيق رفعت القاضي بمحكمة طنطا[٣٨]، والذي صار فيما بعد اسمًا لامعًا في السياسة المصرية. وعمر لطفي[٣٩] المحامي وأول رئيس لنادي المدارس العليا حين إنشائه لاحقًا عام ١٩٠٥ ومؤسس التعاون في مصر. والأديب والعروبي القومي رفيق العظم[٤٠]، وعالما الآثار المصرية الشهيران أحمد نجيب وأحمد كمال.[٤١] وقد نشرت المجلة لأحمد شوقي بعض أشعاره، وكذلك روايته الشهيرة "لادياس" التي توالت ملازمها فرادى بداية من عدد المجلة الأول، ثم تلاها على النسق ذاته روايته "دل وتيمان"، اعتبارًا من العدد الثالث عشر الصادر في ١١ مايو ١٨٩٩.[٤٢] وتضمنت المجلة كذلك كتابات لشخصيات أخرى بعضها كان معروفًا وقتها والبعض الآخر اشتهر اسمه فيما بعد، لكن تلك الكتابات كانت بصفة عامة قليلة للغاية، مثل محمد عبده[٤٣]، وأحمد لطفي السيد[٤٤]، ومصطفى كامل[٤٥]، وعبد الوهاب النجار[٤٦]، فضلًا عن مصطفى عبد الرازق الذي كان لا يزال طالبًا بالأزهر حينذاك، وكان ما نُشر له عبارة عن أبيات من الشعر ذكرت المجلة أنها باكورة أدبياته، واستبشرت في ضوئها بمستقبل واعد لناظمها[٤٧]، وهو ما كان بالفعل لعبد الرازق، صاحب الإسهامات الواضحة في مجال الفلسفة الإسلامية فيما بعد على نحو ما هو معروف، وفي شتى ما تقلده من مناصب، كان آخرها مشيخة الأزهر التي اختير لها في ديسمبر ١٩٤٥ وظل بها حتى وفاته في فبراير ١٩٤٧.[٤٨]

هكذا كانت "الموسوعات" في الفترة الزمنية القصيرة التي عاشتها (نوفمبر ١٨٩٨– يوليه ١٩٠١) وعاء معرفيًا وثقافيًا مهمًا لما جادت به أقلام محرريها من أفكار وآراء وموضوعات عامة مختلفة، فكانت بذلك إحدى النوافذ التي أطل منها قراؤها بالداخل والخارج على ألوان مختلفة من الفكر، ولولا توقفها لصار لها مع الوقت مكانٌ متميز في ساحة ما كان يصدر من مجلات وصحف لم يكن عددها حينذاك بالقليل.

كتابات محمد فريد

كان لمحمد فريد، كما أشرنا سلفًا، كتاباته التي ظل يوالي بها "الموسوعات" طوال فترة صدورها[٤٩]، وقد غلب على معظمها الطابع التاريخي، حيث تناول تاريخ الأمبريالية الغربية والتوسع الاستعماري في آسيا وأفريقيا وبعض أجزاء أخرى من العالم إبان القرن التاسع عشر، وهو أمر ليس بجديد على فريد، الذي أرخ من قبل لمحمد علي (كتاب "البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية" الصادر عام ١٨٩١)، والدولة العثمانية (كتاب "تاريخ الدولة العلية العثمانية" الصادر عام ١٨٩٤)[٥٠]، فقد كان يؤمن بأهمية التاريخ وفائدته، وقد سجل في ذلك قوله: "لا مرية في أن مطالعة التاريخ من أهم الأمور التي تثقف العقول وتهذب الأخلاق وتنمي العواطف الوطنية في الشعوب؛ إذ بواسطته يقف الإنسان على أسباب ارتقاء الأمم فيتبعها، ويعلم كنه موجبات انحطاطها فيجتنبها"[٥١]، وذكر في موضع آخر: "فن التاريخ عبرة لمن اعتبر وتبصرة لمن تأمل وادكر .. لولا التاريخ لجهلت الدول ومات في الأيام الأخر ذكر الأول"[٥٢]، فالتاريخ إذن عنده خبرة بالماضي وحوادثه ينبغي تأملها والاعتبار بها.[٥٣] ويذهب جاك كرابس إلى أن كلًا من مصطفى كامل ومحمد فريد رأيا في الكتابة التاريخية عنصرًا في النضال من أجل الاستقلال، وكان التاريخ كما فهماه وسيلة للدفاع عن مصر والعالم الإسلامي ضد الظلم والجور[٥٤]، وهذا من وجهة نظرنا كان حقيقة المنطلق الأساسي لفريد فيما كتب من مقالات بـ "الموسوعات"، وإن بدت في ظاهرها بعيدة عن مصر وليس لها علاقة بها.

وجدير بالإشارة أن تناولنا لتلك المقالات بصفة عامة سيأتي مندرجًا تحت عنوانين، يختص أولهما بالمقالات المتعلقة بالقوى الإمبريالية والتوسع

الاستعماري، في حين يُعنى الثاني بما يتصل بموضوعات وأمور لا يربط بينها رابط عام، ومن ثم، فلن يكون هناك التزام بالترتيب الزمني للمقالات عامة.

*** القوى الإمبريالية والتوسع الاستعماري**

جاءت أولى مقالات محمد فريد في هذا الشأن تحت عنوان "إنكلترا وفرنسا بأفريقيا"[٥٥]، وقد تناول فيه التنافس البريطاني الفرنسي حول أعالي النيل، وحادثة فاشودة الشهيرة عام ١٨٩٨، وما انتهت إليه من انسحاب الجانب الفرنسي أمام تهديدات بريطانيا بالحرب، وتسوية الخلاف بمقتضى اتفاق الطرفين في مارس ١٨٩٩، بما لا يخدم مصالح فرنسا، حيث صار كل وادي بحر الغزال، بل وادي النيل وجميع فروعه في دائرة نفوذ بريطانيا، التي تم لها بذلك ما كانت تسعى وراءه من إقامة حزام استعماري بريطاني يمتد من مصر شمالًا إلى جنوب أفريقيا بدون وجود أية قوة منافسة فاصلة.[٥٦]

وأخذ محمد فريد يبين كيف ساء الاتفاق البريطاني – الفرنسي كلًا من الدولة العثمانية وإيطاليا، إذ كان فيه– بالنسبة للأولى– تعد على حقوقها، وذلك باعتراف فرنسا لبريطانيا بأن السودان المصري ملك للأخيرة، مع أنه من أملاك الدولة العثمانية وفقًا للفرمانات الخاصة بمصر بما فيها فرمان تولية خديو مصر القائم في الحكم حينذاك عباس حلمي الثاني، هذا فضلًا عن أن الاتفاقات الأوروبية الخاصة بتقسيم أفريقيا، وأهمها الاتفاق الذي وُقع في برلين عام ١٨٨٥، تقضي جميعها بأن من ملك أرضًا على أحد شواطئ أفريقيا تشمل دائرة نفوذه الأراضي الواقعة خلفها، فبمقتضى ذلك كانت الممالك الواقعة خلف ولاية طرابلس– ممالك واداي وكانم وباجرمي وما جاورها– تعد في دائرة نفوذ الدولة العثمانية مع الواحات العديدة المنتشرة في الصحاري الكبرى على طرق القوافل بين واداي وطرابلس، ومع ذلك أُدخلت في دائرة نفوذ فرنسا. ويشير فريد إلى أن عدم احتجاج السلطان العثماني على اتفاق السودان في ١٩ يناير

١٨٩٩- اتفاق الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر- يضعف من حجة الدولة العثمانية فيما تقدمت به من احتجاج على اتفاق مارس ١٨٩٩ بين بريطانيا وفرنسا.[٥٧]

وبالنسبة لإيطاليا، التي كانت تتطلع لإخضاع طرابلس الغرب لسيطرتها، أوضح محمد فريد، وفقًا لما ذهبت إليه الصحف الإيطالية، أن امتلاك فرنسا للبلاد الواقعة خلف طرابلس يقلل من الأهمية الاقتصادية للأخيرة؛ بسبب امتلاك فرنسا لطرق القوافل الموصلة من السودان إليها، كما أن إحاطة أملاك فرنسا بطرابلس من جهتي الجنوب والغرب يجعل من الميسور لفرنسا امتلاكها، ومن ثم فإن مركز إيطاليا بها، فيما لو تحقق لها ما تتطلع إليه واحتلتها، سيكون حرجًا للغاية.[٥٨]

واستطرد محمد فريد من ذلك إلى بيان أن فوائد فرنسا من هذا الاتفاق مقارنة ببريطانيا كانت أقل بكثير، وفي النهاية أكد أن الخسارة بشكل عام كانت على سكان تلك البلاد التي تتقاسمها الدول الإمبريالية اقتسام المتاع على حد قوله، وعلى الدولة العثمانية، بل على العالم الإسلامي أجمع؛ لوقوع تلك البلدان تحت سلطة الدول المسيحية، وخلص من ذلك إلى ضرورة أن يقوي المسلمون رابطة الدين التي تجمعهم، ببث التعاليم الدينية الصحيحة وتوثيق روابط الألفة بين جميع الأمم الإسلامية.[٥٩] وكان هذا متوافقًا بالطبع مع ما صار لدى الحركة الوطنية المصرية حينذاك من توجه قوي نحو دولة الخلافة الإسلامية بعد ما أصابها- الحركة الوطنية- من صدمة كبيرة جراء تخاذل فرنسا وتراجعها أمام بريطانيا في فاشودة، حيث كان المصريون يعلقون آمالًا في التخلص من الاحتلال على معارضة فرنسا له.

ومضى محمد فريد، من خلال عدد ليس بالقليل من مقالاته، في تناول الاستعمار البريطاني لأفريقيا، وبيان سياسة بريطانيا في افتراس ما

افترسته من دول القارة، وهو ما كان طبيعيًا منه، فبريطانيا هي من كانت تحتل بلاده حينذاك وتجثم على صدرها، وكان هو في طليعة شباب مصر المهمومين بقضاياها، وفي مقدمتها قضية الاحتلال.

لقد بين محمد فريد أن الإنجليز كان من سياستهم احتلال كل نقطة يمكن الانتفاع بها في المستقبل القريب والبعيد، وبسط سلطتهم على الطرق التجارية وعلى مصبات الأنهار الكبيرة للوصول عن طريقها إلى امتلاك البلاد الواقعة على شواطئها. كما كان من سياستهم كذلك إرسال الرواد أولًا بدعوى اكتشاف المجهول من البلاد، ثم يتبع هؤلاء التجار ورجال الإرساليات التبشيرية من أجل تمهيد الطريق. وفي مرحلة لاحقة، وبعد أن يصبح التجار أصحاب منافع كبيرة، يقومون بإنشاء الشركات الكبرى التي تمنحها الحكومة حق تعبئة الجيوش وضرب العملة ووضع القوانين، وبعد أن تقوم تلك الشركات بغزو البلاد والتمكن منها، تأتي الحكومة البريطانية لتحل محلها مع دفع تعويض لمساهمي الشركة، ومن ثم تمتلك بريطانيا بهذا الشكل بلادًا واسعة لو كانت قد لجأت إلى السيطرة عليها بالقوة لكلفها ذلك من الأموال والأنفس الكثير.[٦٠]

وبدأ محمد فريد بغرب أفريقيا، وكان النموذج الذي تناوله هناك هو احتلال بريطانيا لمناطق دلتا النيجر وما يقع إلى الشمال منها، والدور الذي لعبته في ذلك "الشركة الأفريقية المتحدة United African Company" التي أسسها عام ١٨٧٩ جورج جولدي George Goldie– تغير اسمها بعد فترة إلى الشركة الأفريقية الوطنية– وكيف أن بريطانيا بعد بضع سنوات، وفي ضوء ما كانت قد عقدته تلك الشركة من معاهدات في مناطق دلتا النيجر وفروعه، ادعت في مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ أن لها حقوقًا بتلك المناطق ومن ثم الانفراد بامتلاك مصبات النيجر جميعها، ومنح الحكومة البريطانية في أعقاب ذلك– عام ١٨٨٦– للشركة فرمانًا يخولها حق وضع القوانين لحكومات البلاد

التي تُخضعها، كما يمنحها صفة سياسية يمكنها بواسطتها عقد المعاهدات التجارية والسياسية، وتحول مسمى الشركة بناء على ذلك منذ هذا التاريخ إلى "شركة النيجر الملكية The Royal Niger Company"، وجهود الشركة بعد ذلك في مد نفوذها شمالًا، إلى أن تنتهي مهمتها وفقًا للسياسة البريطانية كي تتولى الحكومة الأمر بنفسها، وذلك مقابل تعويض مالي للشركة بلغت قيمته وفق ما ذكر فريد ٨٥ ألف جنيه.[٦١]

ثم انتقل محمد فريد بعد ذلك في تناوله للاستعمار البريطاني لأفريقيا إلى جنوب القارة، وقد عرض سريعًا لما كان عليه الوضع به كمستعمرة هولندية (مستعمرة الكيب) قبل أن يخضع لسيطرة بريطانيا، وكان مما أشار إليه هجرة كثير من الفرنسيين البروتستانت "الهيجونوت" إلى هناك عام ١٦٨٥ عقب ما تم في عهد لويس الرابع عشر(١٦٦١– ١٧١٥) من إبطال ما كان يتمتع به هؤلاء من حرية دينية بمقتضى مرسوم "نانت" الصادر عام ١٥٩٨ في عهد مؤسس أسرة البوربون هنري الرابع (١٥٩٤– ١٦١٠)[٦٢]، وامتزاجهم بالهولنديين القاطنين في المستعمرة بالنسب والمصاهرة، لينشأ عن هذا ما سُمي بـ "البوير"، ويستطرد إلى ما قامت به بريطانيا، منتهزة فرار ملك هولندا وليم أورنج William Orange إليها جراء غزو فرنسا لبلاده عام ١٧٩٤[٦٣]، من وضع يدها على الكيب، التي تقع كما يقول فريد "على طريق هندها العزيزة"[٦٤]، والذي استمر لمدة ثماني سنوات، حيث أُعيدت عام ١٨٠٢ إلى هولندا، ثم لم تلبث بريطانيا أن عادت لتستولي عليها ثانية عام ١٨٠٦، وقد أقرت دول اوروبا ضمها لها، وذلك بمؤتمر فيينا عام ١٨١٥.[٦٥]

وتناول محمد فريد ما حدث بعد ذلك من مضايقات للبوير من جانب البريطانيين بوسائل شتى، كان منها إبطال الرق الذي ترتب عليه ترك العبيد لمزارعهم[٦٦]، ومن ثم كانت هجرة البوير إلى الشمال للبحث عن أقاليم جديدة

يمكنهم الاستقرار بها والعيش فيها أحرارًا بعيدًا عن الحكم البريطاني، وقد جاء استقرار بعضهم في الشرق بأراضي قبائل الزولو فيما سمي بعد ذلك بـ "ناتال" وعاصمتها "دربان"، والبعض الآخر فيما وراء نهر أورنج فيما عرف بـ "جمهورية أورنج الحرة"، وتتبع بريطانيا لهم بعد ذلك، فكانت قواتها التي أرسلتها من مستعمرة الكيب إلى ناتال أكثر من مرة، لتتمكن في النهاية من ضم "ناتال" إلى الكيب.(٦٧)

وتابع محمد فريد بالإشارة إلى الهجرة الجديدة للبوير من ناتال إلى الشمال عبر نهر الفال طلبًا للحرية والاستقلال، وتأسيسهم لما سُمي بـ "جمهورية جنوب أفريقيا" – وقد عرفت أيضًا بـ "الترنسفال"، بمعنى ما وراء فال، ذلك النهر الذي يحدها جنوبًا – وجعل "بريتوريا" عاصمة لها، ومحاولة البريطانيين مجددًا فرض سيطرتهم على البوير، وإعلانهم بالفعل في ١٥ إبريل ١٨٧٧ ضم الترنسفال إلى مستعمراتهم، واحتجاج البوير على هذا العمل الذي شبهه فريد بأعمال قطاع الطرق، وهياج الرأي العام بهولندا، ورغم ذلك لم تلتفت بريطانيا التي واصلت مساعيها لتحقيق أغراضها، والحرب التي نشبت بين الجانبين وانتصر فيها البوير على البريطانيين– وهي المعروفة بحرب البوير الأولى– أكثر من مرة، لتنتهي بعقد اتفاق بينهما عام ١٨٨١ اعترفت فيه بريطانيا بحكومة الترنسفال، مع الاحتفاظ لنفسها بحق السيادة الاسمية، وكذلك توليها أمور الترنسفال الخارجية، وهو ما تم تعديله عام ١٨٨٤، بحيث صار من حق الترنسفال تولي شئونها الخارجية، لكن بشرط تصديق الحكومة البريطانية على ما تبرمه من المعاهدات.(٦٨)

وأخذ محمد فريد يسوق ما وقع بعد ذلك من أحداث، تمثلت في اكتشاف الذهب بالترنسفال حول المنطقة التي تأسست فيها فيما بعد مدينة جوهانسبرج، وكثرة توافد البريطانيين إلى هناك حتى صار لهم الأغلبية العددية

بالمدينة، وشكواهم بسبب ما تضعه حكومة الترنسفال من معوقات تحول بها دون دخولهم المجالس النيابية، وتدخل سيسل رودس الملقب بنابليون أفريقيا – وهو صاحب مشروع الكيب القاهرة على نحو ما هو معروف – لمساعدتهم، واشتراكه في تدبير المؤامرة التي عُرفت بغارة جيمسون Jameson Raid للاستيلاء على بريتوريا والقضاء على كروجر زعيم الترنسفال، وفشل تلك الغارة (يناير ١٨٩٦) بعد مقتل عدد من رجالها وأسر البوير لجيمسون وكثير من رفقائه، وهدوء البريطانيين بالترنسفال لبعض الوقت بعد ذلك، ثم تجدد شكواهم مرة أخرى، وتدخل الحكومة البريطانية ومحاولاتها الضغط على كروجر للقبول بمطالب البريطانيين، وما دار من مخابرات بشأن ذلك بين الجانبين عام ١٨٩٩ .. إلخ. ويعلق فريد بأنه يرى مستقبل أمة البوير ملبدًا بالغيوم، مضيفًا أنه "لابد أن يطغى عليها سيل الجيش الإنكليزي السكسوني فيجر فيها تياره السريع إن لم يتح الله لها مساعدة من أمة أوروبية ترى صالحها في بقائها فتحميها من براثن الأسد البريطاني ولو لأجل محدود".[٦٩] ويبدو جليًا هنا التعاطف الشديد من جانب فريد مع البوير الذين وصفهم بـ "الأمة الصغيرة العظيمة الوطنية الحية الإحساس."[٧٠] وكيف لا وهو يعايش الظلم الذي تعانيه بلاده من الاحتلال البريطاني الغاشم منذ استيلاء بريطانيا عليها عنوة عام ١٨٨٢.

وكان مما تناوله محمد فريد، بينما كان يروي تلك الأحداث، استيلاء بريطانيا على منطقة بتشوانا لاند الواقعة إلى الغرب من بوير الترنسفال[٧١]، والمحاولات المختلفة لإخضاع مملكة الماتابيلي في المنطقة الممتدة من بتشوانا لاند شمالًا، والدور الذي لعبته في ذلك شركة "جنوب أفريقيا البريطانية"– الشركة الممتازة حسبما جاء في كتابات فريد– التي كُللت جهود سيسل رودس لتأسيسها بصدور المرسوم الخاص بذلك في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٩[٧٢]، وتمكن الشركة من إزالة تلك المملكة عام ١٨٩٣ والتخلص من ملكها لوبنجولا، وما

ترتب على ذلك فيما بعد من مد بريطانيا نفوذها على المنطقة التي أُطلق عليها "روديسيا"، وثورة قبائل الماتابيلي عام ١٨٩٦ التي أرهقت جنود الشركة وكادت تقضي على حياتها لولا ما دفعت به إليها الحكومة البريطانية من إمدادات، ويعلق فريد بأن تلك الشركة قد خدمت بريطانيا خدمة تخلد لها في التاريخ أحسن الأثر، فهي فضلًا عن منعها- باحتلالها لتلك المناطق- ألمانيا والترنسفال، بل والبرتغال من استعمارها أو اقتسامها، قد حققت ما كانت تسعى بريطانيا إلى امتلاكه منذ فترة، وهو إيصال أملاكها من جنوب أفريقيا إلى شمالها "وتكوين مملكة أفريقية عظيمة تقوم مقام هندها العزيزة لو ضاعت منها يومًا ما".(٧٣)

وفي مقالة جديدة يعاود محمد فريد حديثه عن بريطانيا والترنسفال، وكانت الحرب قد نشبت بينهما ثانية في أكتوبر ١٨٩٩(حرب البوير الثانية ١٨٩٩- ١٩٠٢)، فيشير إلى أن تلك الحرب مسألة حيوية للغاية بالنسبة لبريطانيا، مبينًا سبب ذلك، وهو أن البوير إذا انتصروا على البريطانيين لسقط المشروع البريطاني الذي تسعى إليه بريطانيا من عشرات السنين واحتلت من أجله مصر، وشاركت الأخيرة ثمرات انتصارها على دراويش السودان (الحملة المصرية لاسترداد السودان بقيادة كتشنر ١٨٩٦ ثم اتفاقية السودان ١٨٩٩)، ولو فقدت بريطانيا الهند بعد ذلك لسبب من الأسباب، لما وجدت ما تستعيض به عنها، ولزالت دولتها الاستعمارية وأصابها ما أصاب إسبانيا من ضياع أغلب مستعمراتها في أوائل القرن ١٩ وباقيها في نهايته(٧٤)، ولهذا، فإن بريطانيا لا يمكن لها إلا الاستمرار في الحرب مهما كلفتها من الأفراد والأموال.(٧٥)

ويذهب محمد فريد إلى أن بريطانيا لن تربح من تلك الحرب حتى لو انتصرت فيها على البوير، وسبب ذلك- في رأيه- أنها ستكون قد فقدت أغلب

قادتها وجنودها المدربين، فضلًا عما تكون قد اقترضته من ديون ستثقل كاهلها نصف قرن على الأقل، مضيفًا أن تلك النتائج سيكون لها من التأثير على سياسة بريطانيا في باقي الأقطار "وما يصيبها من الضعف والصغار أمام الدول الأخرى التي عرفت مقدار قوتها وأيقنت أن هذا الهيكل البريطاني العظيم الشكل قائم على أساس من الرمل ينهال عند هبوب أقل عاصفة فيندك ذاك الهيكل دكًا. أو أنها كما قال بعضهم كرة عظيمة من النحاس عليها طلاء من ذهب يزول عنها عند أقل تماس فيظهر النحاس ويزول ذاك التمويه الظاهري".(٧٦)

وهذا التحليل لفريد في الحقيقة لا يخفى منذ أول وهلة اتسامه بالسطحية، فلم تكن تلك هي المرة الأولى التي تخوض فيها بريطانيا حربًا كي يحدث لها ما يتوقعه فريد، هذا إلى جانب أنها في ذلك الوقت كانت من أغنى دول العالم بعد أن آتت الثورة الصناعية – التي ظهرت فيها منذ أواخر القرن ١٨ ومنها انتقلت إلى غيرها من دول أوروبا– بها أكلها، ومن ثم فإننا نرى أن فريد كان مدفوعًا فيما ذهب إليه بدافع العاطفة تجاه شعب البوير، خاصة وأن البوير حتى ذلك الوقت كانوا قد أظهروا العديد من البطولات ضد القوات البريطانية، وكان في الوقت ذاته يهدف بشكل أو بآخر إلى بث روح الثقة في الأمة المصرية، بحيث لا ينعكس ما يتعرض له البوير بشكل عام من جانب بريطانيا سلبًا على الحركة الوطنية المصرية. ومما يؤكد ذلك ما جاء به فريد في ختام مقاله، نقلًا عن مجلة "العالمين" الفرنسية، من رسالة لأحد أعضاء مجلس نواب مملكة هولندا يشرح فيها تاريخ أزمة البوير، حيث ذكر: "إن إنكلترا لم تربح من هذا الحرب شيئًا للآن، وأن التاريخ ينذرها بعبره المتكررة، فأمة الفرس مع ضخامتها لم تتمكن من إخضاع اليونان مع صغرها، وكذلك لم يمكن لمملكة النمسا إخضاع أمة السويسريين، وحارب الهولنديون أمة إسبانيا

في عهد عظمتها ثمانين سنة، وهم أولئك الهولنديون الذين يجري دمهم في عروق البوير، وفضلًا عن ذلك فلدى البوير أتقن الأسلحة وهم يحاربون في بلادهم التي يعرفون أرضها أجود معرفة .. وقد قاموا كرجل واحد معتمدين على الإله العادل، ومن كانت قوته مستمدة من العلي القادر لا يمكن للمدافع أن تقهره"[٧٧]، وقد أكد فريد ذلك فيما جاء بتعقيبه من ذكر قول الله تعالى: "كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين".[٧٨] وقد انتهت الحرب على نحو ما هو معروف بهزيمة البوير وفقدانهم استقلالهم، سواء كانوا بوير الترنسفال أو أورانج الحرة.

وتناول محمد فريد بعد ذلك الاستعمار البريطاني لشرق أفريقيا[٧٩]، ومهد لذلك بالعرض سريعًا لتاريخ المنطقة منذ أن وطأت أقدام البرتغاليين ساحل شرق أفريقيا في نهاية القرن الخامس عشر[٨٠] واستمرارهم إلى أن تمكن عرب عمان عام ١٦٩٨ من طردهم من الثغور التي كانوا بها على الساحل باستثناء الجزء الجنوبي منه، والسلطة الاسمية التي ظلت لسلطان مسقط وعمان إلى أن أصبحت فعلية بعد تولي السيد سعيد بن سلطان الحكم (١٨٠٦- ١٨٥٦)[٨١]، ثم كانت بداية التدخل البريطاني في الشئون الداخلية لزنجبار بدعوى قمع تجارة الرقيق، فكانت المعاهدة التي عقدتها بريطانيا مع السيد سعيد، التي خُول بمقتضاها الأسطول البريطاني حق تفتيش السفن العربية في المحيط الهندي[٨٢]، وتوافد التجار من الهنود إلى سواحل زنجبار، وتزايد نفوذ بريطانيا بدعوى حماية هؤلاء التجار، وانتهاز قيام الصراع على السلطة بين أبناء السيد سعيد الذي كان قد أدركته الوفاة عام ١٨٥٦، وتدخلها الذي انتهى بإعلان زنجبار سلطنة مستقلة عن مسقط (عام ١٨٦١)، وذلك تحت حكم السيد ماجد بن سعيد، وتوالي مساعي بريطانيا لترسيخ أقدامها هناك، حتى صارت تعتبر زنجبار ضمن دائرة نفوذها، ووقوفها من منطلق ذلك

في وجه خديو مصر إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩) حينما أراد إيجاد علاقات مودة مع السيد برغش بن سعيد الذي خلف أخوه ماجد في حكم زنجبار عام ١٨٧٠، مدعية أن إسماعيل يريد الاستيلاء على زنجبار.[٨٣]

وتابع محمد فريد، فعرض لاقتسام كلٍّ من بريطانيا وألمانيا لأملاك سلطان زنجبار عام ١٨٨٦، وتأسيس ما يسمى بـ "شركة أفريقية الشرقية البريطانية" لاستغلال منطقة النفوذ البريطاني، وما حصلت عليه الشركة من امتيازات ضخمة من سلطان زنجبار الذي صار لا يتمتع في الواقع سوى بسلطة اسمية، وجهود الشركة في عقد المعاهدات مع رؤساء القبائل بالداخل، وبسط سلطتها على المزيد من المساحات غربًا، ومن ثم زيادة رأس مالها، وصدور الفرمان الحكومي في سبتمبر ١٨٨٨ بتغيير مسماها إلى "الشركة الإمبراطورية الأفريقية الشرقية الإنكليزية"، وما تلا ذلك من نشاط للشركة كان من شأنه توطيد أقدام بريطانيا في شرق أفريقيا، لتتنازل الشركة في النهاية عن كافة حقوقها للحكومة البريطانية مقابل تعويض مالي عن بعض ما صرفته من أموال طائلة، تحملت أغلبه حكومة زنجبار، وهو ما شبهه فريد بما كانت تقوم به مصر من دفع مصروفات السودان، بينما المستفيد بريطانيا.[٨٤]

وفي ضوء كل ما سبق، فإن محمد فريد لم يحد عن الصواب حينما وصف بريطانيا في أحد مقالاته بأنها "دولة ضخمة ذات طمع متزايد ونهم متجدد كلما ابتلعت لقمة استعدت لابتلاع غيرها قبل هضم الأولى حتى قال فيها بعض الحكماء أنها ستموت من تخمة شديدة لا تقيها منها الأدوية ولا العقاقير".[٨٥]

وعمومًا، فإن محمد فريد، فيما يتعلق بما تناوله في مقالاته من نماذج استعمارية أخرى وتوسع إمبريالي عامة، قد سار على هذا النحو، وإن كان بشكل أقل تفصيلًا، وكان من أبرز ما تناوله في هذا الإطار، التوسع الروسي

شرقًا بداية من عهد إيفان الرابع (١٥٤٧-١٥٨٤) حتى بلوغ المحيط الهادي وتأكيد سلطة روسيا على شواطئ نهر آمور في نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر، ثم تقلص نفوذها بفقدان أملاكها على ذلك النهر بعد وقوف الصين أمامها واتفاقهما عام ١٦٨٩، ثم عودتها إليه ثانية في بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالاتفاق مع الصين أيضًا، لتصل سواحلها بعد ذلك إلى حدود كوريا، وتأسيس روسيا لميناء فلاديفستك على المحيط الهادي، ومدها للخط الحديدي المعروف بخط سكة حديد سيبريا الذي ربط بين ذلك المحيط وغرب أوروبا، فكانت له أهميته الكبيرة بالنسبة لروسيا، بل والعالم أجمع.[٨٦]

أيضًا كان من ضمن ما تناوله محمد فريد الحماية الفرنسية على كمبوديا- وقد أسماها في مقاله بـ "مملكة الكامبودج" - وفقدان تلك المملكة لاستقلالها بمقتضى المعاهدة التي أجبرتها فرنسا على توقيعها عام ١٨٦٣[٨٧]، والتنافس الياباني الصيني ثم الياباني الروسي حول كوريا إبان الربع الأخير من القرن التاسع عشر[٨٨]، والتكالب الغربي على الصين بعد هزيمتها في حربها مع اليابان عام ١٨٩٤/١٨٩٥، وما اضطرت للتنازل عنه من ممتلكاتها كمناطق نفوذ للدول الطامعة، فضلًا عن الامتيازات التجارية والصناعية التي حصلت عليها الشركات الأجنبية[٨٩]، وانتزاع الولايات المتحدة لكوبا وبورتوريكو من إسبانيا عام ١٨٩٨[٩٠]، وضمها في الآونة ذاتها لجزر هاوي، لتصبح تلك الجزر إحدى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية.[٩١]

وكان محمد فريد بين الفينة والأخرى خلال تناوله لموضوعات الاستعمار والأطماع الإمبريالية تلك، يستحضر الحالة المصرية ويعرب عن أسفه عليها، فنجده بمناسبة استعراضه لأوضاع "مملكة الكامبودج" بعد خضوعها للحماية الفرنسية ومعاناة الأهالي في ظل تلك الحماية، يسجل أن

تلك الحالة "لم تكن بأكثر تعاسة ولا أشد بؤسًا من حالتنا الحاضرة".[٩٢] وحينما يتكلم عن تنازع كل من الصين واليابان السيادة على كوريا، ثم روسيا التي صار لها هي الأخرى أطماعها في كوريا، يقول أن تلك الحالة "تشبه حالة مصرنا الأسيفة من عدة وجوه أيام المراقبة الثنائية، حيث كانت فرنسا وإنكلترا تراقب جميع أعمالها بدعوى حماية مصالح الدائنين وللباب العالي السيادة والجزية السنوية".[٩٣] وعلى غرار هذا لاحظنا في أكثر من موضع بالمقالات إشارات أخرى عن الحالة المصرية.

*** متفرقات**

يأتي ضمن كتابات محمد فريد تلك، أول ما نُشر له منها، وكان عن "المواصلات البرقية في العالم"[٩٤]، التي تعد أحد اكتشافات القرن التاسع عشر، وفيه جاء تسجيله، بعد ما أشار إلى ما أحدثته الخطوط التلغرافية من تأثير على نمو التجارة وارتقاء الصناعة، وما لعبته من دور في وصول الأخبار إلى مريديها في كل مكان بالعالم دون كبير عناء أو مشقة – لإحصائية بالخطوط التلغرافية الموجودة بالعديد من الدول، وقد جاءت الولايات المتحدة في الصدارة حيث كان بها ٣٠٠ ألف كيلو متر من تلك الخطوط، تليها ألمانيا ثم روسيا .. إلخ، كما ألمح إلى الأسلاك البحرية التي تربط القارات بعضها ببعض، منوهًا بامتلاك الشركات الخاصة لأغلب الخطوط مقارنة بما تمتلكه الحكومات، وتقدم "شركة التلغراف الشرقية الإنكليزية" Eastern Telegraph Company Limited لتلك الشركات، حيث يبلغ ما تمتلكه وحدها من أسلاك ٥٠ ألف كيلو متر من إجمالي ٢٦٥ ألفًا، وغير ذلك من تفاصيل أخرى كثيرة خاصة بأسماء العديد من شركات الخطوط البحرية، وما لدى كل منها من خطوط، والمناطق المختلفة التي تربط بينها على مستوى العالم، وكان من أبرز الأسماء التي

ذكرها لتلك الشركات "شركة امتداد التلغراف إلى أستراليا والصين Eastern Extension Oustralasia and China Telegraph Co. (بريطانية) ، "الشركة الفرنساوية للأسلاك البحرية التلغرافية" Compagnie Francaise des Cables Telegraphigues (فرنسية)، "شركة أمريكا الوسطى والجنوبية" Central and South American Telegraph Co. (أمريكية).[٩٥]

ويعلق محمد فريد على ذلك بالتنويه بقدرة الإنسان على الاختراع والعمل ومقاومة الصعوبات "حيث لم تمنعه البحار عن نقل الأفكار بواسطة الأسلاك البرقية ولا تعوقه الصحاري والجبال عن مرها في واسع الأقطار وفي السهول والوديان والأكمات، فسهلت بذلك المواصلات وكثرت أسبابها بفضل قوة اختراع الإنسان وبفضل اجتماعه مع بني جنسه لتأسيس الشركات العظيمة، إذ لولاها ما تمت هذه الأعمال العظيمة التي عجزت الحكومات عن القيام بها، فالإنسان قليل بنفسه كثير بإخوانه".[٩٦] ويتبادر إلى الذهن هنا أن فريد وكأنه يدعو من طرف خفي المصريين- بل وغيرهم من أبناء العالم الإسلامي- إلى الوحدة، فيكون بإمكانهم إذن التغلب على أية تحديات مهما كانت صعوبتها، وكان في مقدمتها بالطبع تخليص بلادهم من الاستعمار.

وكان من بين كتابات محمد فريد ما ضمنه ملاحظاته عن القسم المصري بمعرض باريس الدولي عام ١٩٠٠[٩٧]، إذ ساءه عدم اهتمام القائمين على إدارته بإظهار مصر بمظاهر التقدم والرقي- وهذا كما هو معروف أحد غايات المشاركة في المعارض الدولية- بل على العكس من ذلك، كان الظهور بما لا يليق بها أبدًا، فكان كل زائري المعرض من أهل باريس وغيرهم لا يقصدون القسم المصري إلا لمشاهدة الراقصات وما يقدمنه من رقص بكيفيات وصفها فريد بأنها أقبح ما يُتصور من الخلاعة والانحلال الأخلاقي، وكان

سبب ذلك كما أوضح لفريد المسئولون عن إدارة القسم، هو أن الحكومة المصرية لم تقم بمساعدتهم أو إعارتهم أي التفات من جانبها، ومن ثم كان التوجه نحو هذا الأمر للحصول على رأس المال وفوائده. ويعلق فريد بقوله: "نعم إن لهم بعض العذر في ذلك، إلا أن حب جمع المال لا يستلزم حتمًا إظهار الأمة المصرية بهذا المظهر .. الذي يجعلها في أخريات الأمم".(٩٨)

وقد أعرب محمد فريد عن أسفه لاعتقاد كثير من الأجانب الذين لا يعرفون جلال الدين الإسلامي أن للدين ارتباطا بالرقص المشار إليه، لافتًا إلى ما طالعه عن شروع أحد الباحثين في أديان وعادات الشرق في تأليف كتاب يبحث فيه عن علاقة الرقص بأنواعه بالأديان السامية، وسجل بكل أسى قوله: "تأمل إلى أي درجة يصل اعتقاد القوم في ديننا الحنيفي بسبب طمع بعض أشخاص يضحون بكل نفيس لديهم لجلب النضار".(٩٩)

هذا ولم يرق لمحمد فريد خلو قاعة المعروضات بالقسم المصري مما كان يجب أن تعمر به من مصنوعات المحلة الحريرية، أو الأشغال القطنية لجرجا وأخميم، أو أشغال بني سويف الصوفية، وكذلك أيضًا الآلات الزراعية التي تصنع بكثير من الورش في مصر .. إلخ، وقد حمل مسئولية ذلك ليس لشركة المعرض فقط، وإنما أيضًا لأصحاب المعامل والصناعات الذين لم يبادروا للمشاركة بأعمالهم.(١٠٠)

وكان مما ساءه وأعلن عن استكاره له كذلك ما رآه من تزيي البعض بلبس الدراويش وادعائهم زورا أنهم من علماء الأزهر .. كل ذلك بهدف تكسب الأموال.(١٠١)

وخلص محمد فريد إلى ضرورة تشكيل لجنة ممن يغارون على الدين والوطن للسعي لدى ولاة الأمور لمنع مثل تلك الأشياء، مهيبًا في الوقت ذاته بالصحافة ليكون لها دورها هي الأخرى بالتركيز في الكتابة حول هذا

الموضوع.[١٠٢]

ويبدو جليًا كيف كان محمد فريد حريصًا شأنه شأن كل محب حقًا لبلده على صورة مصر وسط دول العالم الأخرى، وقد التقت جميعها لتفاخر كل واحدة بإنجازاتها أمام غيرها، فكيف لا يكون لمصر ما يليق بها من مكان وما تستحقه من مكانة، وهي الدولة صاحبة الحضارة، فضلًا عن التاريخ الذي يعرفه فريد جيدًا.

ومن المسائل الأخرى التي عرض لها محمد فريد في كتاباته، مسألة النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، أو بالأحرى ما يتعلق في هذا النظام برئاسة الجمهورية وكيفية انتخاب الرئيس، وهي مسألة بلا شك لها أهميتها، ليس على المستوى النظري فقط، وإنما العملي أيضًا، حيث إن الدول لا بد لها من معرفة نظم غيرها والإحاطة بها، علها تستفيد منها يومًا إذا وجدت بها ما يتماشى مع ظروفها. وكان مما لفت إليه فريد- في ضوء الدستور الأمريكي- ما يخوله ذلك الدستور للرئيس من سلطة تنفيذية، والشروط اللازم توافرها لترشحه للمنصب، كأن يكون أمريكي المولد، فلا يكون دخيلًا على الجنسية الأمريكية، وألا تقل سنه عن خمسة وثلاثين عامًا، وفترة قيام الرئيس بأعباء وظيفته (٤ سنوات)، وإذا توفي أو استقال أو عزل أو فقد الأهلية لسبب من الأسباب، تحال مهامه إلى نائبه – الذي ينتخب معه في ذات التوقيت ولنفس المدة- لاستكمال فترة الرئاسة. وإذا حدث ما يمنع النائب من قيامه بذلك، فيعين مجلس الشيوخ الموظف العالي الذي يقوم بالمهمة مؤقتًا إلى انقضاء الفترة، والسبب هو الحرص على انتظام دولاب العمل الذي لا ينجو من التوقف بشكل ملحوظ مع عملية انتخابات الرئاسة، فضلًا عن عدم تحريك المطامع السياسية، والحفاظ على استقرار الوضع الداخلي.[١٠٣]

وأخذ محمد فريد يعرض تفصيلًا لما يتمتع به الرئيس من سلطات

كبيرة واختصاصات، وكيف أنه يعين وزراءه – يلقب الواحد منهم هناك بأكبر موظف في وزارته– بمحض اختياره، وأن مجلس الشيوخ الذي يُشترط إقراره تعيين كبار الموظفين لم يرفض للرئيس طلبًا من هذا القبيل إلا في بعض أحوال استثنائية لإظهار عدم الثقة به، فيكون الوزراء رهن إشارة الرئيس وينفذون السياسة التي يراها، وهم ليسوا متضامنين مع بعضهم البعض، ولا رئيس لهم من بينهم، بحيث لو استقال أو حدث خلاف بين أحدهم ورئيس الجمهورية استقالوا جميعًا كما هو جار في الحكومات المقيدة، ولا مسئولية للوزراء على الإطلاق أمام البرلمان. كما تناول فريد تفاصيل طريقة انتخاب الرئيس، وما يقوم به الحزبان الكبيران اللذان يتنافسان على المنصب، وهما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، استعدادًا للانتخابات، والأموال الطائلة التي تستخدم خلالها، ومصادر الحصول على تلك الأموال التي يتبين منها– على حد قول فريد– "درجة فساد الانتخاب في أكثر الدول حرية"[١٠٤]، وما تحظى به الانتخابات بشكل عام من اهتمام وإقبال من جانب الأمريكيين.[١٠٥]

وقد دلف محمد فريد من ذلك إلى الحالة المصرية، وكيف أن فترة الانتخابات تبدأ وتنتهي دون أن يشعر بها أحد، وأعرب عن دهشته من تجاهل الصحف السياسية لتلك المسألة كأنها من المسائل التي لا تهم البلاد، كما أن المتعلمين بما فيهم غير الموظفين "يفرون منها فرارهم من المجزوم حتى أصبح طالبوا الانتخاب يسوقون المنتخبين من أسافل القوم إلى مراكز الأقسام سوق الأغنام لا يدرون لأي عمل يساقون"[١٠٦]، ورجا الصحف الوطنية، خاصًا منها بالذكر كلًا من المؤيد واللواء، أن تنتبه لذلك الأمر، وتحث المواطنين على أداء واجباتهم تجاه الوطن.[١٠٧] وهذا بالطبع يقدر لفريد، إلا أن المشكلة في الحقيقة كانت أعقد مما ذهب إليه، وبالتالي لم يكن حلها يقتصر على ما يطلبه من توعية المواطنين وخلافه مما ذكر، فمصر لم تكن حتى ذلك الوقت قد عرفت

أية تجربة حزبية بالمفهوم السياسي الصحيح، فضلًا عن أن النظام شبه النيابي الذي كان قائمًا(مجلس شورى القوانين- الجمعية العمومية) لم يكن بتركيبته الممثلة في الأعيان الموالين للسلطة وطابعه الاستشاري يشكل نظامًا نيابيًا حقيقيًا مقنعًا للمواطنين، ومن ثم يكون اهتمامهم به، ناهيك عن النسبة الكبيرة للأمية المتفشية بين السكان في ذلك الوقت. وهذا جميعه في اعتقادنا لم يكن مما يخفى على فريد، لكن ربما الظرف السياسي لم يسمح ليقول به صراحة في ظل الهيمنة الاستعمارية التي كانت وراء الوضع القائم بكل تفاصيله.

خاتمة

تلك هي خلاصة كتابات محمد فريد التي أُشير إليها، ولعل ما ضمته من مقالات مختلفة لها أهميتها كما تبين، يوضح حجم نشاطه في تلك الفترة، وأن جهوده لم تكن غامضة إبانها كما ذهب البعض. وكتاباته هذه بصفة عامة، بخلاف كونها تكشف عن بعض جوانب لم تكن معروفة من قبل بخصوص اهتمامات فريد في حدود علمنا، فإنها تعد أحد المراجع المهمة، إن لم تكن المصادر التي يمكن أن يُستفاد منها في الدراسات ذات الصلة بما تناولته من موضوعات مختلفة، وذلك بالنظر لما تزخر به من معلومات استقاها صاحبها من مصادر أصيلة كان يشير إلى بعضها أحيانًا.

ومن هذا المنطلق فإننا نعكف حاليًا على إجراء ما تحتاج إليه من تحقيق، إذ بها بعض معلومات يلزم تصحيحها على نحو ما أُشير بشأن بعضها في حواشي البحث، والبعض الآخر بحاجة إلى توضيح، فضلًا عن تصحيح ما تضمنته من أخطاء في اللغة والطباعة، ومن ثم إصدارها في كتاب نرجو أن يرى النور قريبًا.

الهوامش

(١) انظر على سبيل المثال: عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩)، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤؛ صبري أبو المجد، محمد فريد، ذكريات ومذكرات، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، أكتوبر ١٩٦٩؛ فرج سليمان فؤاد، ذكرى فقيد الوطن وزعيم النهضة المصرية المرحوم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطني، القاهرة، ١٩٢٠؛ شميت "الإبن"، آرثر إدوارد جولد، الحزب الوطني المصري (مصطفى كامل- محمد فريد)، ترجمة فؤاد دوارة، تقديم وتعليق فتحي رضوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

(٢) عن قصة مذكرات فريد وأوراقه التي تركها بألمانيا التي توفي بها، وذلك منذ نقل تلك المذكرات والأوراق من هناك إلى مصر بواسطة صديقه إسماعيل لبيب لتسليمها إلى نجل الأول عبد الخالق فريد، وسماح الأخير فيما بعد، وقبل أن تصبح المذكرات والأوراق في حوزة دار الوثائق المصرية في عام ١٩٦٤، لبعض من تعرضوا لتاريخ مصر القومي بالدراسة، وفي مقدمتهم عبد الرحمن الرافعي- بالاطلاع عليها، بل وبتصويرها من قِبل الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم ما قام به كل من رءوف عباس ومحمود إسماعيل بتكليف من مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر من نشر معظمها- وإن كان على عجل- بمجلة الكاتب عامي ١٩٦٩، ١٩٧٠، بمناسبة مشاركة المركز عام ١٩٦٩ في إحياء الذكرى الخمسين لوفاة فريد. انظر: فريد، محمد، مذكرات محمد فريد، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١، تحقيق وتقديم رءوف عباس حامد، دار نهضة الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٥، ٦، ٩- ١١.

(٣) نفسه، ص ص ٦، ٧، ١١.

(٤) نفسه، ص ١٣.

(٥) فريد، محمد، أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤- ١٩١٩)، تقديم عاصم الدسوقي،مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

(٦) نفسه، ص ١٣.

(٧) فريد، محمد، أوراق محمد فريد، المجلد الثاني، الجزء الأول، المراسلات، تحقيق مصطفى النحاس جبر وآخرين، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

(٨) انظر: عبد الرحمن الرافعي، المرجع المذكور، ص ٣٣؛ صبري أبو المجد، المرجع المذكور، ص ص ٧٩، ٨٠؛ فريد، مذكرات محمد فريد، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١، ص ص ١٢، ١٣.

(٩) كان محمد فريد قد استقال من منصبه في النيابة العمومية في نوفمبر ١٨٩٦ احتجاجًا على نقله من مكانه بالقاهرة إلى مكان آخر بالوجه القبلي بحجة ما أظهره من ميول وطنية خلال القضية الشهيرة بقضية التلغرافات. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحمن الرافعي، المرجع المذكور، ص ص ٣٩، ٤٠؛ سليمان صالح، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٨٢–٩٥.

(١٠) فريد، أوراق محمد فريد، المجلد الأول، ص ص ١٨، ١٩.

(١١) يمكن مراجعة نماذج من تلك الكتابات بملاحق البحث.

(١٢) انظر على سبيل المثال: الرافعي، المرجع المذكور، ص ٣٧؛ شميت "الإبن"، المرجع المذكور، ص ١٤٦؛ جونيور، جاك كرابس، كتابة التاريخ في مصر القرن التاسع عشر، دراسة في التحول الوطني، ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٢٩. ويذكر جاك كرابس Jack Crabbs أن جهود فريد في الفترة بين عامي ١٨٩٧ و ١٩٠٤ كانت غامضة، ويسجل أيضًا– دون الإشارة إلى أي سند فيما يقول– أن نجاح فريد في مجلة الموسوعات كان محدودًا!! هذا وليس صحيحًا ما أشار إليه من أن "الموسوعات" كانت تصدر كل شهرين، إذ كانت تصدر في الشهر مرتين كما سيتبين من الدراسة.

(١٣) الموسوعات،١٥/١١/ ١٨٩٨.

(١٤) نفسه، ١٧/٧/١٩٠١. حدد الرافعي عام توقف المجلة بـ ١٩٠٩، لكن يبدو أن ذلك كان خطأ مطبعيًا. راجع: الرافعي، المرجع المذكور، ص ٣٧.

(١٥) لبعض المعلومات عن حافظ عوض، الذي صار فيما بعد اسمًا كبيرًا في الصحافة والسياسة المصرية، يمكن الرجوع إلى: شميت (الإبن)، آرثر جولد، قاموس تراجم

مصر الحديثة، ترجمة وتحقيق عبد الوهاب بكر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٠٧.

(١٦) الموسوعات، ١٨٩٩/٩/٢١.

(١٧) نفسه، ١٨٩٩/١٠/٦.

(١٨) لبعض المعلومات عن محمود أبو النصر يمكن الرجوع إلى: فريد، محمد، أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤– ١٩١٩)، ص ٥١.

(١٩) الموسوعات، ١٨٩٩/١٠/٢٠. جدير بالذكر أن محمود أبو النصر في كلمته الافتتاحية التي تصدرت العدد كان قد شكر ضمن من شكر المدير السابق للمجلة، لكن بعبارة مقتضبة للغاية.

(٢٠) نفسه، ١٨٩٨/١١/١٥. ذهب شميت "الإبن" إلى أن صدور "الموسوعات" – ذكرها هو باسم "الموسوعة"– ربما كان كمقابل مصري إسلامي لمجلتي "الهلال" و "المقتطف" اللتين كان يسيطر عليهما الشوام. وهو ما لا نعتقد صحته على الإطلاق. انظر: شميت "الإبن"، الحزب الوطني المصري (مصطفى كامل– محمد فريد)، ص ١٤٦.

(٢١) من نماذج الكتابات في المجالات المشار إليها: "فلسفة التربية الحقة"، "الأمة ومشخصاتها"، "رابطة الدين"، "الاتحاد والدين"، "الشورى في الإسلام"، "حرمة المساكن في الشريعة الإسلامية الغراء"، "في إعادة النظر في القضايا الجنائية"، "التشريع الجنائي في مصر"، "التنويم المغناطيسي"، "طبيعة أراضي مصر الزراعية وطريقة استصلاحها"، "الاقتصاد المقلوب"، "الملكية العقارية"، "الجغرافيا والسياح"، "المصري والاختراع"، "الدمار في دعوى الاستعمار"، "السحر والسحرة عند قدماء المصريين"، "الموسيقى عند قدماء المصريين" .. إلخ. انظر: الموسوعات، أعداد مختلفة بسنوات ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١.

(٢٢) نفسه، ١/٢٧، ٢/٢٦، ٦/٢٣، ١١/٥، ١٨٩٩/١٢/٤، ١٩٠١/٥/١٩.

(٢٣) نفسه، ١٨٩٨/١٢/١٥.

(٢٤) نفسه، ١٨٩٩/٣/٢٧.

(٢٥) نفسه، ١٨٩٩/٦/٩.

(٢٦) نفسه، ١٨٩٩/٦/٩.

(٢٧) نفسه، ١٨٩٩/٧/٩.

(٢٨) يمكن الوقوف على مزيد من المعلومات عن أحمد فتحي زغلول وآثاره الفكرية من خلال الدراسة المهمة التي أعدها عنه أحمد زكريا الشلق بعنوان: أحمد فتحي زغلول وآثاره، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٨.

(٢٩) الموسوعات، ١٨٩٩/٧/٩.

(٣٠) لتفاصيل ذلك انظر: نفسه، ٩/٢١/، ١٨٩٩/١٠/٦.

(٣١) نفسه، ١٩٠٠/١/٣.

(٣٢) عن مقال محمود أبو النصر كاملًا انظر: نفسه، ١٩٠٠/١/١٦.

(٣٣) نفسه، ١٠/٢٠، ١٨٩٩/١١/١٥.

(٣٤) نفسه، ١٩٠٠/١/١٦.

(٣٥) نفسه، ١٩٠١/٦/١٨.

(٣٦) نفسه، ١٩٠٠/١٢/٢٢.

(٣٧) نفسه،١٩٠١/٢/٥.

(٣٨) كان لتوفيق رفعت عديد من المقالات منها: "اللغة والتحقيق القضائي"(١٨٩٨/١٢/٥)، "ملاحظة الضبطية الكبرى وضررها"(١٨٩٨/١٢/٢٩)، "الخمر والمسكر"(٧/٢٤، ١٨٩٩/٨/٨)، "الزناء وأحكامه في جميع العصور"(١٩٠٠/٩/١٠).

(٣٩) من المقالات التي نشرت لعمر لطفي: "أحكام العرب في الجاهلية"(١٩٠٠/٤/٣٠)، "حرمة المساكن في الشريعة الإسلامية الغراء"(١٩٠٠/٥/١٦)، "بحث فيما لمكان وقوع الجريمة من الأهمية قانونًا"(١٩٠١/١/٦).

(٤٠) نشر لرفيق العظم مقالات عديدة منها: "الاتحاد والدين"(١٨٩٩/٧/٢٤)، "بيان المرام في الجامعة والإسلام"(١٨٩٩/٨/٢٣)، "في أي طريق نحن سائرون"(١٨٩٩/١١/٥)، وله سلسة مقالات أخرى بأعداد مختلفة تحت عنوان "مطالب الحياة الاجتماعية والإسلام".

(٤١) أنشأ أحمد نجيب العديد من المقالات المهمة، كان منها على سبيل المثال: "اكتشافات أثرية في مغارة الصاغة بجبل المعصرة"(٨/٢٣، ١٨٩٩/٩/٧)، "اكتشاف مغارة الرماد"(٤، ١٨٩٩/١٢/١٨)، "السحر والسحرة عند قدماء المصريين"(١٩٠٠/١/١٦)،

"هيئة الجنازة عند قدماء المصريين"(١٩٠١/١/٦). ومن مقالات أحمد كمال: "السحر عند قدماء المصريين"(١٩٠٠/٨/١١)، "ملابس المصريين القدماء"(١٩٠٠/٩/١٠)، "الموسيقى عند قدماء المصريين"(١٩٠١/٦/٢).

(٤٢) لبعض المعلومات حول روايتي أحمد شوقي المذكورتين انظر: أصيل عبد الوهاب يوسف عطعوط، أحمد شوقي- دراسة في أعماله الروائية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، ٢٠١٠.

(٤٣) انظر مقالته بعنوان: "فلسفة التربية الحقة" في ١٨٩٨/١١/٣٠.

(٤٤) من مقالاته: "الأمة ومشخصاتها"(١/١٣، ١٨٩٩/٢/٢٦)، "الشكل والأشكال"(١٨٩٩/٩/٧).

(٤٥) انظر مقالته بعنوان: "التنازع بين البقاء والفناء- مستقبل النمسا" في ١٨٩٩/٦/٩.

(٤٦) ما صادفنا بالمجلة منشورًا لعبد الوهاب النجار جاء تحت عنوان" "استلفات نظر إلى بعض ما جاء في رسائل الفاضل الأزهري ردًا على حضرة الأستاذ الشيخ راضي" في ١٩٠٠/٤/١٥.

(٤٧) نفسه، ١٩٠٠/١٢/٢٢. كان من ضمن أبيات الشعر المشار إليها ما قاله مصطفى عبد الرازق محاكيًا أبا الفتح البُستي في قصيدته المشهورة المسماة "تونية البُستي"، وقد جاء في مطلعه:

فوز المقصر بالمطلوب بطلان ..... هيهات أن يبلغ الآمال نومان
يا من يؤمل أرباحًا بلا تعب ..... (إن كنت في سنة فالدهر يقظان)
ويا جبانًا تركت الكد من كسل ..... قد فاز قبلك بالمقصود شجعان
ماذا يريد من الدنيا أخو كسل ..... والدهر معترك ربح وخسران

وجاء في مطلع قصيدة أخرى نشرتها المجلة لعبد الرازق بعددها الصادر في ١٩٠١/٥/١٩:

أجل الأمور أمور الجلال ..... وصدق العزيمة شأن الرجال
يسود فعل الشرور الضحى ..... وتبيض بالخير سود الليالي
يريد اللئيم دنئ الفعال ..... ولا يرتضي المرء إلا الكمال

(٤٨) انظر: أحمد زكريا الشلق، الشيخ مصطفى عبد الرازق ومذكراته، عقل مستنير تحت العمامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٢٢، ٢٣.

(٤٩) سنعرض من خلال الدراسة لتلك الكتابات باستثناء ما جاء خاصًا بـ "تاريخ الرومانيين" الذي نشرته المجلة تباعًا، ملزمة بعد أخرى، اعتبارًا من عددها الصادر في ٨ نوفمبر ١٩٠٠، حيث يوجد لمحمد فريد كتاب بهذا العنوان صدر عام ١٩٠٠(١٣١٨هـ) عن مطبعة الموسوعات الكائنة بشارع باب الخلق بالقاهرة. انظر: الموسوعات، ١٩٠٠/١١/٨، ١٩٠١/٧/١٧.

(٥٠) يذكر جاك كرابس أن كلا الكتابين قد ملأ ما كان يعد حينذاك فراغًا كبيرًا، حيث لم يكن متوافرًا حتى ذلك الوقت عمل مخصص لأي من الموضوعين. وقد تناول كرابس كلًا منهما بشكل نقدي. لمزيد من التفاصيل انظر: جاك كرابس، المرجع المذكور، ص ص ٢٣١- ٢٤٢.

(٥١) محمد فريد، تاريخ الرومانيين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٧.

(٥٢) .....، البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، ط٢، تحرير ودراسة أحمد زكريا الشلق، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٩.

(٥٣) أحمد زكريا الشلق، من الحوليات إلى التاريخ العلمي، نهضة الكتابة التاريخية في مصر، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١٨.

(٥٤) جاك كرابس، المرجع المذكور، ص ٢٤٢.

(٥٥) الموسوعات، ١٨٩٩/٤/٢٦.

(٥٦) نفسه.

(٥٧) نفسه.

(٥٨) نفسه.

(٥٩) نفسه.

(٦٠) نفسه، ١٨٩٩/٨/٨.

(٦١) نفسه.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل عن صدور مرسوم نانت وما تم له من إلغاء فيما بعد انظر: زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ١٥١، ١٥٢.

(٦٣) لم يسجل محمد فريد العام المذكور كما لم يشر إلى اسم ملك هولندا، وقد ذكرناهما من جانبنا زيادة في الإيضاح، وذلك اعتمادًا على: شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٥٥.

(٦٤) الموسوعات، ١٨٩٩/٩/٢١.

(٦٥) نفسه.

(٦٦) عن التفاصيل حول الأسباب المختلفة لهجرة البوير يمكن الرجوع إلى: السيد فليفل، نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا ١٨٠٦- ١٩١٠، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الجيزة، ١٩٩٠، ص ص ٢٧-٣٠.

(٦٧) نفسه.

(٦٨) نفسه،٩/٢١، ١٨٩٩/١١/١٩.

(٦٩) نفسه، ١٨٩٩/٩/٢١. جدير بالذكر أنه كانت هناك بالفعل محاولات من جانب ألمانيا- التي كانت قد أعلنت عام ١٨٨٤ أفريقيا الجنوبية الغربية محمية لها- لمساعدة البوير في دفاعهم عن أنفسهم ضد البريطانيين. لمزيد من التفاصيل بشأن ذلك انظر: زاهر رياض، الاستعمار الأوروبي لأفريقيا في العصر الحديث، مكتب الجامعات للنشر، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٥٩.

(٧٠) الموسوعات، ١٨٩٩/٩/٢١.

(٧١) كان لكروجر أطماع في تلك المنطقة، حيث كان يرى فيها مخرجًا لفلاحي البوير بعد أن بدأت تضيق بهم أرض الترنسفال، كما أنها كانت مطمعًا أيضًا للألمان الموجودين حينذاك بجنوب غرب القارة، وكان سيسل رودس من جانبه منذ أن استقر بجنوب أفريقيا يرغب في السيطرة عليها، حيث كان يرى أنها تفتح الطريق أمام البريطانيين بجنوب أفريقيا إلى الشمال. انظر: شوقي الجمل، المرجع المذكور، ص ص ٢٧٠، ٢٧٧.

(٧٢) عن تأسيس الشركة في التاريخ المذكور انظر: المرجع نفسه، ص ٥٨٦. لكن تجدر الإشارة إلى أن كلام فريد يتضح منه أن الشركة كانت موجودة قبل ذلك التاريخ، وأن مرسوم ٢٩ أكتوبر ١٨٨٩ كان خاصًا بتخويل الشركة ما لسابقاتها من حقوق مثل تكوين قوة مسلحة لها، تقرير ضرائب .. إلخ. انظر الموسوعات، ١٨٩٩/١١/١٩ مقال فريد بعنوان "إنكلترا في جنوب أفريقية- الشركة الممتازة".

(٧٣) نفسه.

(٧٤) يلاحظ هنا أن فريد لم يكن دقيقًا بما فيه الكفاية بقوله أن إسبانيا قد فقدت بنهاية القرن ١٩ باقي مستعمراتها، إذ كان لا يزال لها بعض الوجود الاستعماري وإن كان ضئيلًا للغاية، وإلا فبما يُفسر وجودها في غينيا الذي استمر حتى حصول الأخيرة على استقلالها في ستينيات القرن العشرين.

(٧٥) نفسه، ١٩٠٠/٢/١٥.

(٧٦) نفسه.

(٧٧) نفسه.

(٧٨) نفسه.

(٧٩) نفسه، ١٩٠٠/٣/٣١.

(٨٠) ذكر فريد القرن الخامس، لكن يبدو أن ذلك كان سهوًا.

(٨١) التاريخان المذكوران لبداية ونهاية حكم السيد سعيد، هما وفقًا لما ذكر جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨٩. وكان فريد قد حدد بداية حكم السلطان بعام ١٨٠٤. انظر: الموسوعات، ١٩٠٠/٣/٣١. وجدير بالذكر أن السيد سعيد قد قام في عام ١٨٣٢ باتخاذ زنجبار عاصمة لحكمه، وبعد بضعة أعوام، وتحديدًا في عام ١٨٤٠، اتخذها مقرًا له. جمال زكريا قاسم، المرجع المذكور، المجلد الأول، ص ١٩٠، المجلد الثاني (دار الفكر العربي، ٢٠٠١)، ص ١٠٤.

(٨٢) حدد محمد فريد تاريخ المعاهدة المذكورة بعام ١٨٢٠، لكن التاريخ الصحيح هو ١٨٢٢، حيث إن معاهدة ١٨٢٠، وكانت خاصة كذلك بقمع تجارة الرقيق، كانت بريطانيا قد عقدتها مع مشيخات الساحل العماني، ولم تكن سلطنة مسقط وزنجبار قد شاركت شيوخ الساحل العماني التوقيع عليها، فأدركت بريطانيا حينذاك عدم جدوى جهودها في قمع تجارة الرقيق، الأمر الذي دفعها إلى عقد معاهدة ١٨٢٢ مع السيد سعيد، وقد تضمنت تعهد الأخير بالعمل على إيقاف تلك التجارة، وأن يسمح لضباط البحرية البريطانية بتفتيش السفن العمانية، كما وافق على تحريم بيع الرقيق للدول المسيحية، ومصادرة السفن التي تشتغل بتلك التجارة من شرق خط يبدأ من الساحل الشرقي لأفريقيا إلى شرق جزيرة سقطرة وينتهي عند سواحل بلوخستان. نفسه، المجلد الأول، ص ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٨٣) الموسوعات، ١٩٠٠/٣/٣١.

(٨٤) نفسه، ١٩٠٠/٤/٣٠.

(٨٥) نفسه، ١٩٠٠/٨/١١.

(٨٦) نفسه، ١٩٠٠/٢/١.

(٨٧) نفسه، ١٩٠٠/١١/١٨.

(٨٨) نفسه، ١٩٠٠/٦/١٣.

(٨٩) نفسه، ١٩٠٠/٨/١١.

(٩٠) ١٨٩٩/١١/٥.

(٩١) نفسه، ١٨٩٩/٨/٢٣.

(٩٢) نفسه، ١٩٠٠/١١/١٨.

(٩٣) نفسه، ١٩٠٠/٦/١٣.

(٩٤) نفسه، ١٨٩٨/١١/٣٠.

(٩٥) نفسه.

(٩٦) نفسه.

(٩٧) عقد المعرض خلال الفترة (١٥ أبريل- ١٥ أكتوبر) من العام المذكور. انظر: http://www.arthurchandler.com/paris-1900-exposition، وكان محمد فريد من بين الحضور عند افتتاح الأمير محمد علي توفيق شقيق الخديو عباس حلمي الثاني للقسم المصري. انظر: أحمد زكي، الدنيا في باريس، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٩٣، ٩٤.

(٩٨) الموسوعات، ١٩٠٠/٧/٢٨. يزداد المرء أسفًا على القسم المصري حينما يطالع ما جاء به أحمد زكي بكتابه المذكور من وصف عام للمعرض ويتبين ما كان عليه حال كثير من أقسام الدول الأخرى من تطور وتقدم، مثل ألمانيا التي ذُكر أنها حازت على قصب السبق ونالت من المكافآت ما لم تنله دولة أخرى .. وهو ما كان بالقطع تستحقه ألمانيا في ظل الاهتمام الكبير الذي حظيت به مشاركتها بالمعرض من جانب الإمبراطور غليوم الثاني الذي قيل أنه قام بنفسه بانتقاء الأعضاء الذين عملوا بالقسم الخاص ببلاده، هذا فضلًا عما تم توفيره من اعتماد مالي لذلك القسم تعدت قيمته

الستة ملايين ونصف من الفرنكات (٢٣١١١٥ جنيهًا مصريًا). لمزيد من المعلومات حول القسم الألماني انظر: أحمد زكي، المرجع المذكور، ص ١٨٩ وما بعدها.

(٩٩) الموسوعات، ١٩٠٠/٧/٢٨. جدير بالذكر أن أحمد شفيق باشا صاحب الحوليات المعروف، كان قد زار المعرض في سبتمبر ١٩٠٠ خلال وجوده في رحلة عائلية في ذلك الوقت بباريس– وكان وقتذاك من أصحاب المكانة الكبيرة بالديوان الخديوي– وقد سجل في مذكراته ضمن ما أشار إليه بشأن زيارته للقسم المصري قوله: "وقد سررت لمهارة الراقصات اللاتي رقصن أمامي رقصًا لم تر عيني أبرع منه". !! شفيق، أحمد، مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني، القسم الأول، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٣٣٩، ٣٤٠.

(١٠٠) الموسوعات، ١٩٠٠/٧/٢٨.

(١٠١) نفسه.

(١٠٢) نفسه.

(١٠٣) نفسه، ١٩٠٠/١٠/٢٥.

(١٠٤) نفسه، ١٩٠٠/١٠/٢٥، ١٩٠١/٢/٥.

(١٠٥) نفسه. جدير بالذكر أن هناك تفاصيل مهمة في موضوع رئاسة الولايات المتحدة وسلطات واختصاصات الرئيس، والانتخابات ودور الديمقراطيين والجمهوريين فيها– لم يتعرض لها فريد. ويمكن للاطلاع على تلك التفاصيل الرجوع إلى: كويل، دافيد كوشمان، النظام السياسي في الولايات المتحدة، ترجمة توفيق حبيب، وتقديم علي ماهر، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، ١٩٥٥.

(١٠٦) الموسوعات، ١٩٠١/٢/٥.

(١٠٧) نفسه.

الملاحق

ملحق رقم (١)(*)

﴿ المواصلات البرقية في العالم ﴾

« لسعادة الاصولي الفاضل محمد بك فريد المحامى »

لا ينكر أحد ما كان لسرعة المواصلات البرقية (التلغرافية) من التأثير على نمو التجارة وارتقاء الصناعة فى هذا العالم فان السكك الحديدية والخطوط التلغرافية . قد غيرت وجه البسيطة وأوجدت التكافؤ والتضامن بين جميع الممالك بحيث اذا أمحل محصول القمح مثلا في احدى الجهات علم ذلك على الفور وأمكن تدارك المجاعة بارسال ما يلزمها من الغلال من الجهات التى يكثر فيها هذا الصنف .

وما الفضل فى ذلك الا للكهرباء فى نقل الأخبار وللبخار فى نقل الغلال ولذلك لم تحصل فى العالم فى هذا القرن مجاعات كالتى حفظ التاريخ ذكرها مثل المجاعة التى حصلت فى القطر المصرى في زمن المؤرخ العربي عبداللطيف وأتى على وصفها في تاريخه مما تقشعر له الابدان وتصطك منه المسامع

والآن قد بلغت الاسلاك البرقية فى العالم براً وبحراً مبلغا عظيما وارتبطت جميع أجزاء المسكونة بهذه الروابط الجديدة حتى اذا حصل حادث ما فى أقاصي الشرق أو الغرب أرسلت أنباؤه فى اليوم نفسه الي أطراف المسكونة فأمكن بذلك لمريدي الاخبار الاطلاع على ما يجرى فى جميع أنحاء العالم بدون عناء عظيم أو مشقة تذكر .

ومن الغريب أن التلغراف صادف فى مبدئه مقاومات عظيمة حتى من بعض من كان لا يظن فيهم مقاومة مثل هذا الاختراع المفيد ولكن بمجرد ما أنشئت بعض أسلاك برقية وتحققت فائدتها تنافست الدول فى مد خطوطه الى أصغر القري وأحقر الكفور ثم مد في البحر بين قارة وأخرى وبعد قليل

(*) الموسوعات، ١٨٩٨/١١/٣٠ (المواصلات البرقية فى العالم).

من السنين تم ارتباط القارات الخمس ببعضها اما براً واما بحراً على حسب ما اقتضته الاوضاع الطبيعية . حتى أصبح العالم كالاكرة المحاطة بالشبكة

ويوجد الآن بمقتضي الاحصائيات الاخيرة ٣٠٠ الف كيلو متر من الخطوط التلغرافية بالولايات المتحدة (نقول الخطوط لا الأسلاك بما أن الخط الواحد ربما يحتوي على عدة أسلاك) وتليها فى الاهمية المانيا والروسيا وبكل منهما ١٣٣ الف كيلو متر تقريباً ثم فرنسا وبها ٩٤ الف كيلو متر ثم الهند الانكليزية وبها ٧٧ الف ثم انكلترا وارلندا وبها ٦٢ الف فالنمسا والمجر وبها ٥٣ الف منها ٣٢ الف للنمسا و٢١ الف للمجر وايطاليا بها ٣٧ الف وباقي الحكومات والممالك دون ذلك

على ان جميع هذه الالوف من الكيلو مترات تكون عديمة الفائدة لولا وجود الاسلاك البحرية تصل القارات ببعضها كما أن السكك الحديدية تكون عديمة الجدوي بالنسبة للعلاقات الدولية لولا وجود السفن البخارية اذ لو أتت الرسالة البرقية الى اسكندرية مثلا ثم أرسل نصها داخل مظروف على احدي السفن الى الاستانة أو مرسيليا لما حصلت الفائدة المطلوبة كما لو أتي المسافر بالسكة الحديد الى اسكندرية ثم ركب مركباً شراعياً الي احدي الموانى الاخرى

فالاسلاك البحرية متممة للاسلاك البرية أو كل منهما متمم للآخر ، وأول سلك بحرى أنشيء بين ثغر { كالى } بفرنسا وثغر { دوفر } بانكلترا وطوله ٢٢ كيلو متر فى سنة ١٨٥١ — وفى سنة ١٨٦٢ صار توصيل الاسلاك البحرية بين انكلترا وهولاندا والدانمرك والبلجيك ثم مدت بينها وبين باقي أجزاء المسكونة وبعض الاسلاك البرقية ملك الحكومات وأغلبها ملك لشركات

خصوصية وأغلب الخطوط الصغيرة هى التابعة للحكومات أما الطويلة فمعظمها للشركات وأكبرها شركة التلغراف الشرقية الانكليزية اذ يبلغ طول الاسلاك المملوكة للشركات ٢٦٥ ألف كيلو متر منها لهذه الشركة وحدها مايقرب من ٥٠ ألفا

ولحكومة المانيا ٤١٢٠ كيلومترا أغلبها على سواحلها الشمالية أو بينها وبين السويد والنرويج والدانمرك وانكلترا ولها خط صغير بين زنجبار ودار السلام عاصمة مستعمراتها الافريقية الغربية وخط آخر بين كامرون وبوني بافريقيا الغربية وللمملكة النمسا ٣٩٦ كيلومترا فقط لربط ثغورها التى على بحر الادرياتيك وللبلجيكا ١٠١ كيلو متر بالنسبة لوضعها الجغرافى وكثرة الخلجان بها . ولاسبانيا ٣٢٠ كيلومترا بينها وبين جزائر كناديا . أما فرنسا فلها أولا ٨٧٠ كيلومترا بين ثغورها وطول الخطوط التى بينها وبين الجزائر وتونس وجزيرة كورسيكا وبين جزائر كناديا والسنغال وبين موزامبيق وجزيرة مدغسكر وعلى سواحل الهند الصينية نحو عشرة آلاف كيلومتر وللحكومة الانكليزية ٣٦٨٠ كيلومترا من الاسلاك البحرية فقط ولو أن معظم الاسلاك البحرية فى بحار العالم ملك لشركات انكليزية . أما بقية الدول الاوربية فخطوطها البحرية قليلة جدا ولحكومة الهند ٣٥٥ كيلو مترا منها الخط الذى يصل بين البصرة وبندر بوشهر بالعجم وكوارشى بالهند

ولمستعمرات الفلمنك بالشرق الاقصى (جاوا وسومترا وغيرها) ١٦٤٩ كيلومترا ولليابان ٢٨٠٠ كيلومتر منها ٣٠٠ أنشئت حديثا لربط جزيرة فورموزا التى أخذتها فى الحرب الاخيرة من الصين لبلاد اليابان الاصلية

هذا وأهم شركات الخطوط البحرية شركة التلغراف الشرقية الانكليزية

التى سبق التكلم عنها فانها تملك ٨٣ خطاً يجمع طولها نحو خمسين ألف كيلو متر وتصل خطوطها بين انكلترا وبلاد البرتغال واسبانيا وجبل طارق ومالطة فجزيرة زانطة ببلاد الروم ومن مالطة الي جزائر الغرب وتونس وطرابلس الغرب وبها خطوط بين ايطاليا واليونان وسواحل النمسا ومن مالطة الى قبرص فمصر فالسويس فعدن فبومباى واسمها

Eastern Telegraph Company Limited

ويلي هذه الشركة فى الاهمية (شركة امتداد التلغراف الى أوستراليا والصين) واسمها

Eastern extension Australasia and china Telegraph Co.

ويبلغ طول خطوطها ٣٢٢٠١ كيلو متر وهى تصل بين الهند وپينانج وسيغافوره والهند الصينية وجاوه وأستراليا وزيلانده الجديده وجزائر فلبين والصين

ثم الشركة الانكليزية الامريكية واسمها Anglo American Telegraph Co. وهي انكليزية محضة وطول خطوطها ٢٢٧٦٥ كيلو متر وخطوطها واصلة بين ارلندا ومستعمرة الارض الجديدة بامريكا وبين برست بفرنسا وهذه المستعمرة ومنها الي القارة الامريكية وبين فرنسا وانكلترا وعلى بعض سواحل أمريكا

ثم شركة السلك التجارى Commercial Cable Co. وبها ١٦٧٩٧ كيلومتر.

ثم شركة (افريقيا الشرقية الجنوبية) واسمها

Eastern and South African Telegraph Co.

وبها ١٦٥٢٤ كيلو متر تصل بين عدن وجزيرة زنجبار وساحل موزنبيق ومدينة

(دربان) (عاصمة ناتال) وجزائر سيشل وجزيرة موريس وجميع هذه الشركات انكليزية فلا تحتاج انكلترا لاستخدام أسلاك غيرها من الدول لارسال أوامرها الي مستعمراتها وأسلاكها تكاد تحيط بالكرة الارضية ولا ينقصها لاتمام هذه الامنية الا مد سلك بحري بين ساحل كندا الغربي ومستعمرات استراليا والمذاولات دائرة الآن بين حكومات هذه المستعمرات والحكومة الانكليزية لمد هذا السلك في المحيط الباسفيكي بشرط ان تكون جميع ممتلكاته من الجزائر التابعة للحكومة الانكليزية وتقسيم نفقاته بين المستعمرات ذوات المنفعة منه أما فرنسا وباقي الدول المستعمرة فمضطرة الى استخدام الاسلاك الانكليزية لارسال رسائلها الي مستعمراتها بحيث اذا وقعت حرب بين احدى تلك الدول ومستعمراتها تكون تحت رحمة الحكومة الانكليزية

ولو كانت الحرب بين انكلترا نفسها واحدي هاته الدول منعتها ارسال رسائلها الي مستعمراتها لاستدعاء السفن الحربية أو الاستنجاد بما يكون لها من الجنود في مستعمراتها البعيدة ولذلك اهتمت فرنسا في انشاء أسلاك برقية خصوصية لها بينها وبين مستعمراتها وبينها وبين أمريكا لتأمن على رسائلها البرقية من أن تلعب بها الايدى أو من تعطيل الاسلاك في الوقت الغير مناسب تعطيلا حقيقياً أو غير حقيقي كما حدث لها ذلك أكثر من مرة في ظروف خطيرة

وأهم الشركات الفرنساوية الشركة المسماة (الشركة الفرنساوية للاسلاك البحرية التلغرافية)

Compagnie Française des câbles telegraphiques

وأول سلك مدته فى البحر كان فى سنة ١٨٧٩ ولها الآن ٢٣ خطا تلغرافياطولها ١٥٢٨٣ كيلو مترا تصل بين برست بفرنسا ومدينة سان بيير فى مستعمرة الارض الجديدة ومنها الي القارة الامريكية وبين جزائر كوبا وهايتى وبعض جزائر الانتيل ثم مستعمرة جويانا ومنها الي البرازيل ويتفرع عن هـذا الخط خط آخر يصل الى بلاد فنزويلا ولها خط صغير باوستراليا يصل بين مستعمرة كوينسلاندوكاليدونيا الجديدة التابعة لفرنسا

ويوجد بأمريكا عدة شركات تملك نحو الاربعين الف كيلو متر أهمها شركة أمريكا الوسطي الجنوبية

Central and South American Telegraph co.

ولها ١٣٨٩١ كيلو مترا تربط جمهورية الولايات المتحدة بجمهوريات أمريكاالوسطي وبيروو شيلي ثم (شركة "التلغراف البحري البرازيليه)

Brazilian Submarine Telegraph co.

ولها زيادة عن ثلاثة عشر الف كيلو متر أهمها الخط الواصل بين لسبون (اشبونه) عاصمة البرتغال والبرازيل ماراً بجزيرة مادير ه والرأس الاخضر ثم شركة " الاتحاد الغربية "

Western Union Telegraph co.

ولها أيضاً زيادة عن ثلاثة عشر الف كيلومتر تصل بين انكلترا وأمريكا وبين فلوريدا وجزيرة كوبا واخيرا " شركة" التلغراف البرازيلية الغربية " ولها ١١٣٩٦ كيلو مترا أغلبها على شواطىء البرازيل والارجواى

وفى الغاية نذكر شركة" تلغراف الشمال الدانمركية . ولها ١٢٩٥٢ كيلو مترا بين اسكوتلاندا ونرويج والسويد والدانمارك . والروسية ولها أيضاً عـدة

خطوط صغيرة على سواحل الصين وبينها وبين كوبا واليابان

وتوجد غير هذه الشركات شركات أخرى عديدة أقل منها فى الاهمية والثروة ومن يتأمل فى خريطة الكرة الارضية ويرى هذه الخطوط مرسومة عليها يداخله العجب بل يقف مبهوتا أمام قدرة الانسان على الاختراع والعمل ومقاومة الصعوبات اذ لم تمنعه البحار عن نقل الافكار بواسطة الاسلاك البرقية ولا تعوقه الصحاري والجبال عن مرّها في واسع الاقطار وفي السهول والوديان والهضاب والاكمات فسهلت بذلك المواصلات وكثرت اسبابها بفضل قوة اختراع الانسان وبفضل اجتماعه مع بنى جنسه لتأسيس الشركات العظيمة اذ لولاها لما تمت هذه الاعمال العظيمة التى عجزت الحكومات عن القيام بها فالانسان قليل بنفسه كثير باخوانه

وزيادة على ماقدمنا فان كثرة المخابرات التلغرافية أوجبت انشاء خطوط مخصوصة بين المدن الكبرى وبعضها فتوجد أسلاك خصوصية بين باريس وبرلين وبروكسيل وويانه ومدريد وروميه وغيرها من المدن العظيمة والعواصم ويوجد بينها وبين لندرا ثنا عشر سلكا خصوصيا

وقد ابتدىء فى مد خطوط التليفون بين المدن العظمى وبعضها فيمكن للانسان ان يحادث صاحبه مباشرة من باريس الي بروكسيل ولوندره ومرسيليا وبوردو بفرنسا وعما قريب تتصل أسلاكه بجميع العواصم الاوربية وقبل مضي عدة سنوات يصل الى أمريكا وعندها يحل محل التلغراف تماما ومن يعش نصف قرن يرَ من غرائب الاختراعات وعجائب أسباب المواصلات مالا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر

ملحق رقم (٢) (*)

الانكليز في غرب افريقية

من دهاء الانكليز وحسن سياستهم احتلال كل نقطة يمكنهم الانتفاع منها في المستقبل القريب والبعيد وبسط سلطتهم على الطرق التجارية براً وبحراً وعلى مصبات الانهار العظيمة لتصل بواسطتها الى امتلاك البلاد الواقعة على شواطئها

وكذلك من مبادئهم ارسال الروّاد أولاً بدعوى اكتشاف المجهول من البلاد ثم يتبعهم التجار والمرسلون الدينيون لتمهيد الطريق . ولما ينتشر تجارهم في البلاد ويصبحون أصحاب منافع عظيمة يؤلفون الشركات الكبري التى تمنحها الحكومة حق تعبئة الجيوش وضرب العملة ووضع القوانين والاحكام حتي اذا ما فتحت البلاد . ودوخت العباد . حلت محلها الحكومة نفسها بعد التعويض على مساهمى الشركة فتمتلك انكلترا بذلك بلاداً واسعة لو أرادت فتحها بالقوّة بادئ بدء لكلفتها الاموال الطائلة والانفس العديدة

وجريا على هذه المبادئ سارت فى غرب افريقية عند مصبات نهر النيجر (نيل السودان) فأسس بعض التجار الانكليز نقطا على الساحل لمبادلة السلع والمتاجر مع الاهالى واستمر الحال على هذه الطريقة مدة . ثم في سنة ١٨٧٩ أسس السير جورج جولدى شركة سميت شركة افريقية المتحدة[1] فاشترت هذه الشركة جميع المحلات التجارية التى كانت للانكليز فى هذه الجهة وأخذت في معاكسة التجار الفرنساويين والالمان حتى ابتاعت منهم محلاتهم بأبخس الاثمان وانفردت هى دون غيرها بتجارة هذه الاصقاع السحيقة . وكانت تجارتها قبلا تنقل شمالا الى بلاد طرابلس الغرب اوتونس

(١) United African Society

(*) الموسوعات، ١٨٩٩/٨/٨ (الإنكليز فى غرب أفريقيا).

بواسطة القوافل. أو شرقا الى السودان المصرى فحوّلها الانكليز جنوبا الى البحر فتنقل بالسفن البخارية الى أسواق أوربا . ولا يخفى ما بين الطريقتين من الفرق العظيم في مصاريف النقل ومدّته

ومن ثم كثر تردد التجار وسماسرتهم الى الامارات الاسلامية الواقعة خلف هذه الشواطئ وزارها كثير من الضباط الانكليز في زى التجار أو المرسلين لمعرفة أحوال البلاد وبسط نفوذ دولتهم عليها عند سنوح الفرصة وحكام هذه الامارات من العرب الذين عمروا أواسط افريقية واختلطوا بأهلها الاصليين ونشروا الدين القويم بينهم فدانوا للحق القويم وتركوا عبادة الجمادات الاّ أنهم لم ينتفعوا بقربهم من البحر بل ظلوا عاكفين على استعمال القوافل حتى داهمهم الاجانب من جهة البحر وزجوا بانفسهم بينهم بدعوى ترويج التجارة وبث المدنية الحاضرة فى بلادهم توصلاً الى الامتلاك والاستعباد الذي تم أخيراً ولا حول ولا قوّة الا بالله

وكان رأس مال هذه الشركة المشار اليها ١٢ ألف جنيه فزادته تباعاً الي أن وصل مليون جنيه وصارت ملكة التجارة فى هذا الاقليم وما يلاصقه شمالاً

ولما انعقد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ للتكلم فى مسائل افريقية الاستعمارية أو بعبارة أوضح لتقسيمها أمكن لانكلترا أن تدعي الانفراد بامتلاك مصبات النيجر كلها. وفي سنة ١٨٨٦ منحت الحكومة الانكليزية هذه الشركة فرماناً يخولها حق تجنيد الجيوش ووضع القوانين لحكومة البلاد التى تفتحها ومنحتها صفة سياسية يمكنها بواسطتها عقد المعاهدات التجارية والسياسية حتى اذا عاهدت أميرا من الامراء على أمر ما أو أمضت معه عقداً بوضع بلاده تحت حمايتها يكون ذلك فى قوة التعاهد والتعاقد مع نفس

الحكومة الانكليزية وأمكن تلك الحكومة الاحتجاج بها ضد الدول الاوربية الاخرى وبالاخص من فرنسا المتاخمة لها غرباً والمانيا الملاصقة لها شرقاً . ومن ذلك التاريخ سميت هذه الشركة بشركة النيجر الملوكية (١)

وبعد تشكيلها بهذه الكيفية أخذت فى محاربة المانيا لتحديد التخوم بين أملاكهما. ووفقت فى سنة ١٨٨٦ نفسها الى وضع حدود ابتدائية حفظت بها مدينة بولا ضمن أملاك الانكليز. وفي سنة ١٨٩٠ تم التحديد شمالاً بينها وبين فرنسا بجعل الحدّ الفاصل بين أملاكهما خطا يأتي من مدينة (صاي) على نهر النيجر الى مدينة (باروا) على بحيرة تشاد . وفى سنة ١٨٩٣ جعل الحدّ بين شركة النيجر والمانيا خطا يبتدئ من الساحل الى جنوب بحيرة تشاد فاتصلت أملاك الشركة بهذه البحيرة وصار مسطح أملاكها المعترف لها بها من الدول نحو نصف مليون ميل مربع . وأخيراً تمّ التحديد بينها وبين فرنسا شرقاً في يونيه سنة ١٨٩٨ وصارت حدود هذه المستعمرة معلومة من جميع الجهات بلا منازع (٢)

وفي أثناء ذلك عقدت مع أمراء ممالك سقطو وغندو وجميع صغار الامراء الحاكمين على باقى الجهات الداخلة ضمن دائرة نفوذها المعاهدات القاضية بدخولها تحت حماية الشركة وحاربت من لم يوافقها منهم على بيع بلاده بيع المتاع وقهرته على الاعتراف بسلطتها كما فعلت مع أمير (بينان) وقبائل الايلوربين . وكانت تشترط في جميع هذه المعاهدات قبول المتعاقد معه على

(٢) راجع ما كتب عن هذا الموضوع فى العددين الثانى والثاني عشر من هذه المجلة والخريطة الملحقة بالعدد الثاني عشر

(١) Royal Niger Company

قبول حماية الحكومة الانكليزية نفسها فيما لو تنازلت الشركة لها عن حقوقها

ولما انتهت مأمورية الشركة بالكيفية التى شرحناها وتوطدت دعائم الامن بهذه المستعمرة الفسيحة الآهلة بالسكان البالغ عددهم نحو ثلاثين مليونا من المسلمين بينهم قليل من الوثنيين اتفقت الحكومة الانكليزية على أن تتخلى لها عنها مقابل مبلغ ٨٥ ألف جنيه . وعرض هذا الاتفاق على البرلمان فصدّق عليه وعما قليل يتم استلام الحكومة لها

ومن تأمل فى الخريطة المنشورة فى العدد الثاني عشر المبين فيها مناطق نفوذ كل من فرنسا وانكلترا والمانيا يرى أن فرنسا قد خصت بمقتضى معاهدة ٢١ مارث سنة ٩٩ بمملكتي واداي وباجرمي (باقرمه) الفاصلتين بين مستعمرة النيجر ودارفور الواقعة في دائرة نفوذ انكلترا تبعاً للسودان المصري

ومن علم أن لا طريق لوصول الفرنساويين الى وداى وباجرمي الا عن طريق السنغال غرباً أو الصحارى الكبرى شمالاً مع التصاقها بدارفور شرقاً ومستعمرة النيجر غرباً وجنوباً . أيقن أن انكلترا لم تتساهل لفرنسا بهاتين المملكتين الا لاعتقادها أنها لا تنتفع منهما البتة وانها لها فى المستقبل القريب لا محالة . وبذلك يتصل السودان المصرى بالسودان الغربي وتصبح أملاك انكلترا متصلة اتصالاً كلياً من السودان المصري الى الكاب ومن أوجندا الي النيجر أي تصير مملكة افريقية وتستعيض بهذه المملكة الواسعة عن الهند فيما لو استقلت أو دخلت في حوزة الروسيا أو غيرها من الدول التى سيكون لها شأن عظيم في المسائل الاستعمارية « محمد فريد »

ملحق رقم (٣) [*]

﴿ ٢١٠ ﴾

﴿ سكة حديد سيبريا ﴾

من أهم الاعمال النافعة التى امتاز بها هذا القرن لتقريب المسافات السكة الحديد الواصلة من غرب أوروبا الى المحيط الهادى مخترقة القارة الاسيوية من الغرب الى الشرق . ولقد كان الاعتقاد فى اتمامها ضعيفاً جداً لعدم وجود العمال الكافية فى هذه البلاد وخلوها من أسباب الحضارة والعمران . الا أن حكومة الروسيا بثباتها ومثابرتها على العمل رغماً عما اعترضها من الصعوبات المادية تمكنت من اتمام هذا المشروع العظيم الفائدة

فقد ذكرت جريدة التيمس الاسبوعية الصادرة بتاريخ ٥ يناير الجارى انه قد احتفل فى ٢٨ نوفمبر الماضى بوضع آخر قضيب فى الجزؤ الكائن منها غربى بحيرة بايكال بحيث صار يمكن للمسافر من باريس مثلا أن يصل الى ثغر فلادفوستوك بالشرق الاقصى بدون أن يضطر لترك القطار اذ اعدت بواخر جسيمة لنقل القطارات برمتها من شاطئ بحيرة بايكال الغربى الى شاطئها الشرقي وسينشأ قريباً طريق حديدى يدور حول هذه البحيرة من

---

[*] الموسوعات، ١٩٠٠/٢/١ (سكة حديد سيبريا).

جهة الجنوب فيتصل الشرق بالغرب بدون تفرق اتصال . ونظراً لأهمية هذا الطريق الجديد التجارية والسياسية لا بالنسبة للروسيا فقط بل بالنسبة للعالم أجمع خصوصاً بعد ان تحصلت الروسيا من حكومة الصين على انشاء فرع منه يمر باقليم المانجو (مندشوريا) حتى يصل الى ثغر ارتور . رأينا من الواجب علينا لقراء الموسوعات ان نذكر لكم ملخص تاريخ فتح هذا الاقليم الواسع واستعماره فنقول

يطلق اسم سيبريا على الجزء الشمالى من قارة اسيا الواقع بين الدرجة ٤٦ و ٧٨ شمالا والدرجة ٥٨ و ١٨٨ شرق باريس ويبلغ طولها ٦٧٥٠ كيلو متراً وعرضها ٣٢١٨ كيلو متراً وتفوق أوروبا باجمعها مساحة واتساعا وبقى هذا القسم مجهولا تقريباً الى أن اهتم القيصر « ايفان » الرابع بتوسيع نطاق مملكته من جهة الشرق بعد ان خلصها من التتار فمنح فى سنة ١٥٥٨ أراضى واسعة فى سفح جبال أورال الى جريجوار اوستروجونوف . وهو حشد جيشاً من المستعمرين وأرسله الى ما وراء اورال ففتحوا البلاد الى أن وصلوا نهر « أوبى » ثم انضم الى جريجوار المذكور أحد رؤساء القوزاق المسمى « ارماق » بعد ان عفا القيصر عما ارتكبه من أنواع السلب والنهب وقطع الطرق العمومية ففتح برجاله المشهود لهم بالبأس والشجاعة مملكة « سيبر » واحتل عاصمتها وتوفى سنة ١٥٨٤ ومن ذلك الحين أخذ نفوذ الروسيا فى الامتداد شرقا بلا ممانع الى أن وصلت طلائعها الى المحيط الباسيفيكى فأسست مدينة ياكوتسك فى سنة ١٦٣٢ وبعد ذلك بنحو عشر سنين شكل « بوياركوف » حملة لاكتشاف مجاهل نهر (آمور) الذى يصب فى المحيط الباسيفيكي وسافر من ياكوتسك فى سنة ١٦٤٣ واجتاز جبال (استاذوفوى) الفاصلة بين منحدر

الانهر التى تصب فى البحر المنجمد الشمالى ومنحدر المحيط الباسيفيكى ثم وصل الى ضفاف نهر (آمور) وسار على ضفافه الى أن وصل مصبه مؤيداً سلطة الروسية الى أقاصى سيبريا محصلا الجزية من الامم النازلة فى هذه الجهات باسم قيصره وعاد أخيراً الى ياكوتسك فى سنة ١٦٤٦ بعد ان قطع ذهاباً وإياباً زيادة عن سبعة آلاف كيلو متر فى أراضى لم تطأها قدم روسى قبله

وفى سنة ١٦٤٨ أرسل المسيو « كياروف » الى جهات آمور لتعزيز نفوذ الروسيا وانشاء القلاع على شاطئيه واقامة الجنود فيها لحمايتها فسافر ومعه عدد ليس بقليل من القوزاق وحصلت بينه وبين الاهالى الاصليين عدة وقائع كان الفوز فيها للروس فاستنجد هؤلاء التعساء بملك الصين الذى كان له عليهم نوع من السيادة ليحميهم ضد اغارة الاجانب فأرسل لنجدتهم كتيبة من جنوده عادت بالخزلان هذا ولم تستمر سلطة الروسيا ان تقوضت أركانها امام هجمات الصينيين المتتابعة وعدم امكان الروسيا ارسال الجيوش لبعد المسافة كان من أكبر الاسباب لتقلص ظل النفوذ الروسى من على شواطئ نهر آمور وبعد ان احتل الصينيون قلعة (البزين) التى جعلها الروسيون مركزاً لاعمالهم الحربية اتفقت الروسيا والحكومة الصينية على تحديد تخومها بكيفية حبيه وأرسل كل منهما مندوبيه الى مدينة « نرتشنسك » حيث وقعوا على معاهدة سميت باسم هذه المدينة فى ٢٧ أغسطس سنة ١٦٨٩ جعل الحد بمقتضاها نهير « جوربيشا » الذى يصب فى نهر شلكا ثم يتبع الحد الجبال الواقعة شرق هذا النهر الى أن يصل للمحيط الباسيفيكى وبذلك فقدت الروسيا أملاكها على نهر آمور بأجمعها وبقى هذا النهر ووادية

تابعين للحكومة الصينية الى أواسط هذا القرن لعدم مناسبة الظروف لاعادة الكرة عليها من قبل الروسيا التى صرفت كل قوتها هذه المدة فى استعمار بلادها الاصلية وتوفير أسباب التمدن والعمران فيها واستمر الحال كذلك الى أن آنست الروسيا من بعض الدول طموحاً الى امتلاك هذا النهر ووادية فتصير جارة لاحدى الدول الاوروبية وتتخذ هذا الجوار وسيلة للضغط عليها واذلال سياستها فى أوروبا وكانت انكلترا أشد الدول رغبة فى امتلاك مجرى نهر آمور أو مصبه على الاقل ولذلك عزمت الروسيا على امتلاك هذا النهر وعينت الجنرال « مورافييف » حاكما لولاية سيبريا الشرقية وأوعزت اليه أن يستعمل الطرق السلمية لامتلاك هذا الاقليم بدون أن يأتى ما يوجب اشتعال نيران الحرب بينها وبين الصين فسافر مورافييف الى ولايته فى سنة ١٨٤٧ من جهة البر وأرسل القبطان « نيفلسكى » وسفينته « بيكال » عن طريق البحر لسبر اعماقه امام مصب نهر آمور والاجتهاد فى شراء قطعة من الارض من الاهالى عند مصبه لتجعل مستودعاً للوازمات السفن وقد قام هذا القبطان بمأموريته خير قيام وأسس عدة محطات على شاطئ الآمور . وحكومة الصين غافلة لاتبدى أقل اهتمام ظناً منها انها محطات تجارية ليس الا وبعد ان استمال الروسيون الاهالى اليهم باظهار اللين لهم ومعاملتهم بالحسنى ووثقوا من مساعدتهم لهم ضد حكومة الصين التى كانت تعاملهم بالقسوة والخشونة أقاموا محطة عسكرية عند مصب النهر وأطلقوا عليها اسم « نقولايفسك » نسبة لنقولا الاول امبراطور الروسيا اذ ذاك ورفعوا عليها العلم الروسى وبذلك امتلكوا هذا النهر بكيفية ثابتة بدون حرب او جلاد وبعد ان تم هذا الامتلاك الفعلى أرادت الروسيا

تقريره بصفة سياسية وكلفت الجنرال (مورافييف) باتمام عمله هذا بصفة قطعية فاخبر الصين وبعد مداولات طويلة أمضيت بين الدولتين معاهدة فى مدينة « ايجون » فى يوم ١٦ مايو سنة ١٨٥٨ ملخصها ان شاطئ نهر الآمور الايسر يكون تابعاً للروسيا وشاطئه الايمن تابعاً للصين لنقطة ملتقاه مع نهر (أوسورى) وأن تكون المنطقة المحصورة بين نهرى آمور واوسورى والمحيط حرة لا يجوز لاحدهما امتلاكها وأن تكون الملاحة الروسية مباحة فى نهر آمور ونهرى أوسورى وسونجارى اللذين يصبان فيه وعقب ذلك بقليل أمضى الاميرال يوتياتين الروسى معاهدة مع الصين فى مدينة « تين تسين » تبيح للروس الاتجار والاقامة فى جميع الثغور المتفوحة لتجارة غيرها من الدول الاوروبية وبهاتين المعاهدتين صارت الروسية صاحبة النفوذ الاسمى فى هذه الجهات وزاد نفوذها لما تنازلت لها الحكومة الصينية عن الارض الواقعة بين نهرى اوسورى وآمور بحيث صار الاول الحد الفاصل بينهما من جهة الجنوب وامتدت السواحل الروسية الى حدود مملكة « كوريا » وبعد ان تم للروسيا هذا الفتح السلمى أخذت تفكر فى كيفية تسهيل المواصلات وسبل التجارة بين هذه الولايات وأوربا فأنشأت أولا طريقاً منتظما لسير العربات من روسية أوروبا الى المحيط وأسست مينا (فلاديفوستوك) على هذا المحيط ونظمت على طول هذا الطريق الذى يبلغ نحو ثمانية آلاف كيلومتراً محطات للبريد بها ما يكفى البريد والتجارة من العربات والخيول فربطت هذه الاجزاء المتفرقة ووصلت بين الانهر العظيمة التى تخترقها من الجنوب الى الشمال بحيث سهل تبادل الحاصلات وزاد العمران زيادة محسوسة لكن لما كانت هذه الطريقة لا تفى لحاجات هذا العصر عصر البخار والكهرباء عزمت على

مد خط حديدى يقوم مقام هـذه الطريق الاليق بأيام الرومانيين لا بالقرن التاسع عشر فكلفت المهندسين بتخطيطها وتقديم المشروعات عنها وأخيراً بعد البحث الدقيق الذى استغرق عشر سنين أقر مجلس شورى الدولة ثم الامبراطور اسكندر الثالث على التصميم النهائى فى ٢١ فبراير سنة ١٨٩١ وصدرت ارادة الامبراطور بالبدء فى العمل فيه يوم ١٧ مارس من السنة المذكورة اى فى نفس اليوم الذى وطئت فيه قدم نجله الامبراطور الحالى نقولا الثانى مدينة « فلاديفوستوك » حين سياحته فى الشرق ومروره بمصر وهو الذى وضع بيده أول حجر فى بناء محطة هذه المدينة ومن ذلك التاريخ استمر العمل بهمة ونشاط لا مزيد عليهما حتى تم فى شهر نوفمبر الماضى و طول هـذه الطريق الحديدية ٧٥٧٥ كيلومتراً ولسهولة العمل صار تقسيم هـذه المسافة الطويلة الى سبعة أجزاء أولها ينتهى الى نهر « أوبى » ومسافته ١٤١٧ كيلو متراً والثانى من النهر المذكور الى مدينة « اركوتسك » على بحيرة بايكال وطوله ١٨٦٤ كيلو متراً والثالث من هـذه المدينة الى « ميزوفايا » الواقعة فى جنوب بحيرة بايكال وطوله ٣١٢ كيلومتراً فقط وهو أصعب الجميع عملا وأكثرها كلفة والرابع ينتهى الى مدينة « استريتنسك » وطوله ١٠٧٩ كيلو متراً والخامس الى مدينة « جفاروفكا » الواقعة على ملتقى نهر الآمور ونهر أوسورى وطوله ٢١٤٠ كيلو متراً والسادس الى مدينة « جرافسكايا » وطوله ٣٧٠ كيلو متراً فقط لكنهم بنوا كوبريا على نهر آمور يبلغ عرضه ٢٥٠٠ متر والسابع ينتهى الى ثغر فلاديفوستوك على المحيط وقد بوشر العمل أولا فى القسمين الاول والسابع وتم الاول ووصل أول قطار الى نهر أوبى فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٤ واحتفل

بافتتاح السابع فى يوم ١٠ دسمبر سنة ١٨٩٤ الا القسمين الثالث والرابع اللذان يحيطان ببحيرة بايكال من جهة الجنوب فلا يتهيا الا فى سنة ١٩٠٦ بالاكثر ولذلك فيلزم نقل البضايع مدة هذه السنوات من شاطىء البحيرة الغربى الى شاطئها الشرقى على سفن بخارية تقصيراً للمسافة

أما مصاريف هذا المشروع فقدرت بما قيمته أربعون مليوناً من الجنيهات ولعدم تقدم الشركات لانشائه لقلة أرباحه أخذت الحكومة الروسية القيام به على عاتقها ناظرة الى الفوائد السياسية التى تعود عليها بسبب انشائه. أما هذه الفوائد فكثيرة اهمها نقل الجيوش بسهولة الى حدود الصين عند مسيس الحاجة وتقريب المسافة بين أوروبا والمحيط بعد ان ظهرت دولة اليابان بهذا المظهر الجديد الذى أقلق العالم الاوروبى وأهمية هذا المشروع بالنسبة للعالم بأجمعه فلا تقل عن أهميته الخصوصية اذ بواسطته يمكن الوصول من مدينة لوندره الى بلاد اليابان فى ستة عشر يوما والى الصين فى سبعة عشر مع انه يلزم الآن لوصول البوسطة الانكليزية الى اليابان من جهة الشرق عن طريق قنال السويس فالهند نحو أربعين يوما وغرباً عن طريق مستعمرة كنده الحديدى بأمريكا الذى يبلغ طوله ٥٩٢٠ كيلو متراً ويصل مدينة « هاليفكس » على المحيط الاطلانطيق بمدينة (فان كوفر) على المحيط الباسيفيكى ثمانية وعشرين يوما ويصل الى الصين فى ٣١ يوما فيرى من هذا الفرق الجسيم ان بوسطة أوروبا بأجمعها الى الصين واليابان وبالعكس تتخذ هذا الطريق وكذلك البضايع الصغيرة الحجم الغالية الثمن مثل الشاى والحرير وهما أهم صادرات الصين واليابان الى أوروبا وبواسطة سكة حديد سيبريا وسكة حديد كنده يمكن الانسان أن يطوف حول الكرة الارضية

فى أربعين يوما بيانها

أولا من لوندره الى لفربول براً يوم واحد

ثانياً من لفربول الى هالفكس بأمريكا بحراً سبعة أيام

ثالثاً من هالفكس الى فان كوفر ستة أيام

رابعاً من هذه المدينة الى يوكوهاما ببلاد اليابان بحراً عشرة أيام

خامساً من يوكوهاما الى فلاديفوستك بحراً ثلاثة أيام

سادساً منها الى مدينة لوندره بطريق سيبريا الحديدى براً ثلاثة عشر يوما ومن هذه التسهيلات تظهر للقارىء أهمية مشروع الروسية بالنسبة لها وبالنسبة للعالم أجمع ويعلم ان سيكون لها شأن عظيم فى المستقبل يحدث تغيراً مهما فى نظام العالم التجارى لكن من جهة أخرى ستكون نتيجته وبالاعلى بلاد الصين لتقريب المسافة بينها وبين الروسية ان لم تتنبه من غفلتها وتجارى أوروبا فى التمدن لا سيما ولها قدوة حسنة فى بلاد اليابان فان كل أمر نافع للعموم لا بد وان يأتى بالضرر للبعض ولا يخفى أن مصائب قوم منافع آخرين

هذا وقد احتلت الروسيا ثغر ارتور فى ١٨ دسمبر سنة ١٨٩٧ عقب احتلال المانيا لثغر (كياو شاو) فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٧ ثم أبرمت مع الصين معاهدة فى ٢٧ مارث سنة ١٧٩٨ تنازلت لها الصين بمقتضاها عن حق الانتفاع بثغرى ارتور وتالينوان لمدة خمسة وعشرين سنة يجوز تجديدها فيما بعد وأباحت لها احتلالهما عسكرياً واقامة القلاع والحصون فيهما مع عدم الاخلال بما للصين من السيادة عليها وصرحت لها بانشاء خط حديدى يصل بينهما وبين سكة سيبريا ووضع نقط عسكرية على طول هذا الخط فى اقليم المانجو لحمايته . وبذلك امتلكت الروسيا هذا الاقليم بدون ما حرب

أو قتال وفتحت باب المسئلة الصينية فتسابقت الدول الى التهام ما تصل اليها أيديها من سواحلها ذريعة الى امتلاك الاقاليم المقابلة لها عند تقسيم الصين مما سنبينه فى فرصة أخرى

محمد فريد

المصادر والمراجع

أولًا- المذكرات والذكريات

- شفيق، أحمد، مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني، القسم الأول، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣.
- فريد، محمد، أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤-١٩١٩)، تقديم عاصم الدسوقي، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
- .....، أوراق محمد فريد، المجلد الثاني، الجزء الأول، المراسلات، تحقيق مصطفى النحاس جبر وآخرين، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- .....، مذكرات محمد فريد، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١، تحقيق وتقديم رءوف عباس حامد، دار نهضة الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

ثانيًا- الدوريات

- الموسوعات، ١٨٩٨- ١٩٠١.

ثالثًا- الرسائل العلمية

- أصيل عبد الوهاب يوسف عطعوط، أحمد شوقي- دراسة في أعماله الروائية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح بنابلس، فلسطين، ٢٠١٠.

رابعًا- المراجع

أ- العربية

- أحمد زكريا الشلق، الشيخ مصطفى عبد الرازق ومذكراته، عقل مستنير تحت العمامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

- .....، من الحوليات إلى التاريخ العلمي، نهضة الكتابة التاريخية في مصر، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١.
- .....، أحمد فتحي زغلول وآثاره، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٨.
- أحمد زكي، الدنيا في باريس، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
- السيد فليفل، نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا ١٨٠٦- ١٩١٠، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الجيزة، ١٩٩٠.
- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧.
- .....، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.
- زاهر رياض، الاستعمار الأوروبي لأفريقيا في العصر الحديث، مكتب الجامعات للنشر، القاهرة، ١٩٦١.
- زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- سليمان صالح، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠.
- شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١.
- صبري أبو المجد، محمد فريد، ذكريات ومذكرات، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، أكتوبر ١٩٦٩.
- عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩)، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

- فرج سليمان فؤاد، ذكرى فقيد الوطن وزعيم النهضة المصرية المرحوم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطني، القاهرة، ١٩٢٠.
- محمد فريد، البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، ط٢، تحرير ودراسة أحمد زكريا الشلق، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- .....، تاريخ الرومانيين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.

ب- المعربة

- جونيور، جاك كرابس، كتابة التاريخ في مصر القرن التاسع عشر، دراسة في التحول الوطني، ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- شميت "الإبن"، آرثر إدوارد جولد، الحزب الوطني المصري (مصطفى كامل- محمد فريد)، ترجمة فؤاد دوارة، تقديم وتعليق فتحي رضوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.
- .....، قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة وتحقيق عبد الوهاب بكر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- كويل، داڤيد كوشمان، النظام السياسي في الولايات المتحدة، ترجمة توفيق حبيب، وتقديم علي ماهر، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، ١٩٥٥.

خامسًا- شبكة الإنترنت

- http://www.arthurchandler.com/paris-1900-exposition